حلقات تداول السلع والتضخم فى مصر
دراسة تحليلية وتطبيقية

د. سعد السيد ابراهيم الشريف
كلية التجارة - جامعة المنصورة

مقدمـــــــة :

يعتبر التضخم من المشكلات الاساسية التى تعانى منها الاقتصاديات المتقدمة فـــــى الوقت الراهن . وبالرغم من اهتمام الاقتصاديين بهذه الظاهرة الا أن هناك جدلا كبيرا حـول أسبابها وآثارها الاقتصادية على النشاط الاقتصادى ، وأفضل السياسات التى يتعين اتباعهـــا للقضاء عليها ، والمدى الذى يتعين اللجوء اليه فى استخدام هذه السياسات عندما يكـــون لهذه السياسات آثارا سلبية على الاهداف الاقتصادية والاجتماعية الاخرى .

وغنى عن البيان ، أن قضية التضخم فى الاقتصاد المصرى باتت أحد القضايا الحيويـة التى تعترض مسيرة التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى مصر . ولذلك وجب على الاقتصاديـــين البحث والعمل على ايجاد الوسائل الملائمة للسيطرة عليه والحد منها ، وخاصة بعـــد أن اتضحت خطورة استمرارها فى المستقبل .

ونظرا لطبيعة الاقتصاد المصرى باعتباره اقتصادا ينتمى الى مجموعة الدول الناميـــة ، فهو يواجه ، من ثم ، مشاكل التخلف وتحديات النمو ، لذلك فان دراسة ظاهرة التضخـــم فى مصر تتسم بالتعقـد ، والتنوع ، والخصوصية [1] بسبب تداخل مجموعة من العوامل

---

(١) دكتور رمزى زكى " مشكلة التضخم فى مصر " الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ ص ٢٣ .

مع بعضها لاحداثها ، وشمولها على أنواع متعدده منه ، بالاضافة الى ماتعكسه من المشاكل الخاصة التى تواجه الاقتصاد المصرى مثل تعثر عملية التنمية الاقتصادية ، وضعف الاستيراد والتصدير ، وتزايد أعباء الديون الخارجية ، كما أنه قد زاد من حدة التضخم بعض السياسات الاقتصادية كتخفيض قيمة الجنيه المصرى ، والغاء الرقابة على التجارة الخارجية والسماح للقطاع الخاص بالاستيراد والتصدير ، مع عدم وجود ضوابط تحكم تسعير مبيعاته ، والسماح بهجرة الايدى العاملة والكفاءات المصرية .... الخ بالاضافة الى الخسائر الجسيمة التى نتجت عن الحروب خلال الفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٧٣ والتى أثرت على قدرة الاقتصاد المصرى الانمائية .

يتضح مما سبق أننا أمام مشكلة بالغة التعقيد ، سواء من ناحية التحليل العلمى أو القياس الكمى لها . ويضاعف من هذا التعقيد عدم دقة وكمال البيانات الاحصائية المنشورة التى تلزم لاجراء مثل هذه الدراسة من منظور شمولى .

والجدير بالذكر أنه قد أجريت دراسات عديدة تناولت الاسباب التى تكمن وراء هذه الظاهرة [(١)] . الا أن هذه الدراسات قد أغفلت جانبا يعتقد الباحث أنه على قدر كبير من الاهمية فى تفسير ظاهرة التضخم فى مصر ، الامر الذى يمكن معه أن تساهم هذه الدراسة فى الحد من هذه الظاهرة واحكام السيطرة عليها .

هذا الجانب الهام هو حلقات التداول فى السوق المصرى ، حيث أنها أصبحت تلعب دورا حيويا وبالغ الاهمية ، اذ تمثل تكاليفها (والتى تشتمل على كلفة التعبئة ، والتغليف ، والحفظ ، والتخزين ، والنقل فضلا عن الفائد والاجور والفوائد والايجارات وهامش الربح التجارى) نسبة لايستهان بها من السعر الذى يتحمله المستهلك النهائى للسلعة .

---

(١) دكتور /رمزى زكى " علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالى فى البلاد الاخذه فى النمو " معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ٦٩١ ، أغسطس ١٩٦٦ .

دكتور/ رمزى زكى " دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر ١٩٧٠ـ١٩٧٦ " سلسلة قضايا التخطيط فى مصر ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٧٩ .

- D.C.Hwge " Inflation " Proceedings of Conference of the International Economic Association, New 1962.
- B. Hansen and G. Marzouk "Development and Economic Policy in the U.A.R. (EGYPT)" Amsterdam 1965.
- B. Hansen " Inflation Problems In Small Countries " National Bank of Egypt, Cairo 1960.

وهذا ما يلاحظ على وجه الخصوص فى السلع الغذائية والتى ارتفعت أسعارها فى الآونة الاخيرة ارتفاعا كبيرا • والجانب الاكبر من هذه التكاليف يحصل عليه تجار الجملة والتجزئة وغيرهم من الوسطاء نظرا لما يتمتعون به من قوى احتكارية فى أسواق السلع المختلفة ، لذلك فان ضغط هذه التكاليف ، والحد من أعمال الوساطة فى أسواق السلع المصرية تعد من الامور الحيوية فى مكافحة التضخم ، ذلك أن ضغط حلقات التداول وما يعنيه ذلك من زيادة الكفاءة التسويقية سوف يؤدى الى تخفيض السعر النهائى للسلع، وزيادة دخل المنتجين أنفسهم ومايؤدى اليه ذلك من حوافز دافعة لهم لزيادة الانتاج والانتاجية •

والجدير بالاهتمام ، أن النظرية الاقتصادية تفترض ضمنيا أن البائعين والمشترين يتقابلون مباشرة حيث تتحدد أسعار وكميات التوازن للسلع المختلفة فى آن واحد عند تقاطع منحنيات طلب وعرض السوق لهؤلاء البائعين والمشترين ، ولم تذكر النظرية الاقتصادية الا القليل عن الفرق بين السعر الذى يبيع به المنتج الاصلى سلعته فى بداية حلقات التداول والسعر الذى يحصل به المستهلك النهائى على هذه السلعة فى نهاية هذه الحلقات •

لذلك يهدف هذا البحث الى محاولة الكشف عن الدور الذى يلعبه الفارق بين سعر المستهلك النهائى وسعر المنتج الاصلى (تكاليف حلقات التداول) فى التضخم فى مصر فى حدود ما هو متاح من بيانات •

وفى ضوء ما سبق ، فانه يلزم لدراسة حلقات التداول كأحد أسباب التضخم فى مصر تركيز الضوء على الموضوعات التالية :

(١) تكاليف حلقات التداول •

(٢) قياس التضخم فى مصر •

(٣) الدراسة التطبيقية •

(١) تكاليف حلقات التـــــداول

تعتبر تكاليف حلقات التداول أحد المعايير الاقتصادية الاساسية للتعرف علـــــــى كفاءة حركة انتقال السلع المختلفة من المنتجين الاصليين الى المستهلكين النها ئيـــــين لأى اقتصاد • كما أنها تتميز بأهميتها الخاصة فى تشكيل بعض السياسات الاقتصادية ، كالسياســة السعرية وما يترتب عليها من اعادة لتوزيع الدخل والثروة فى المجتمع •

وتجدر الاشارة الى أن تكاليف حلقات التداول يمكن أن تعرف ببساطة على أنهـــا الفرق بين السعر الذى يدفعه المستهلك النهائى لوحدة السلعة والسعر الذى يحصل عليـــه منتج هذه السلعة (١) ، كما يمكن أن تعرف بأنها السعر التجميعى لخدمات تلـــــك الحلقات لوحدة السلعة ، حيث يتحدد ذلك السعر التجميعى بقوى العرض والطلب علـــى هذه الخدمات (٢) .

وأخيرا ، فانها يمكن أن تعرف بأنها الفرق بين منحنى الطلب الاصلى (الاساسى) Primary Demand ومنحنى الطلب المشتق Derived Demand لسلعة معينة • وتعبر دالة الطلب الاصلى عن منحنى طلب المستهلك النهائى لسلعة معينة

ولتقدير تلك الدالة فان سعر التجزئة والكميات المطلوبة يعتبران متغيران أساسيان فى اجراء ذلك التقدير •

أما دالة الطلب المشتق (المستنتج) فانها تشير الى جدول الطلب على عوامـــل الانتاج التى تستخدم لانتاج السلعة فى شكلها النهائى • وبصفة عامة ، فان الطلب علـــى عوامل الانتاج كالعمل ، رأس المال ، ••• الخ يمكن اشتقاقها بطريقة غير مباشرة ، مـــن الطلب على السلع التى تدخل فى انتاجها هذه العوامل •

وتقدر دالة الطلب المشتق لسلعة معينة عند مستوى المنشأة المنتجة لها أو عنـــد أى مستوى من مستويات تداولها كعلاقة بين الكميات المطلوبة ومستويات الاسعار المختلفـــة ، مع ملاحظة أن الاختلاف بين الطلب الاصلى والمشتق على سلعة معينة يرجـــع الى تكاليف حلقات التداول الداخلة فى الطلب الاصلى للوحدة من السلعة •

---

(1) Daly, Rex, F. 1958 " Demand For Farm Products at Retai and Farm level. " J. Stat. SSoc. 55: 65-668

(2) Tomek, Roloinson, 1979 " Product Prices " Cornell University Press, 109-163.

ومما هو جدير بالاهتمام ملاحظة أن منحنى الطلب المشتق قد ينتقل او يتغير لسببين أساسيين :

أ ـ انتقال منحنى الطلب الاصلى (الاساسى) .

ب ـ تغير تكاليف حلقات التـــــداول .

ومن الناحية التطبيقية ، فتقدير دالة الطلب المشتق لسلعة معينة يستلزم اتبـــــاع طريقة التقدير المباشرة أو طريقة التقدير غير المباشرة كما يلى :

الطريقة المباشرة لتقدير دالة الطلب المشتق :

فى هذه الطريقة تقدر دالة الطلب المشتق كعلاقة بين الكميات والاسعار عنـــــد أى مستوى أو مرحلة من مراحل حلقات التداول للسلعة المراد تقدير دالة الطلب المشتق لها .

الطريقة غير المباشرة لتقدير دالة الطلب المشتق :

وفى هذه الطريقة تقدر دالة الطلب المشتق بطرح تكاليف حلقات التداول المناسبة مـــن دالة الطلب الاصلى للسلعة المراد تقدير دالة الطلب المشتق لها ، وذلك بمعرفة أن الطلـــب الاصلى يتركب من مركبين أساسيين :

أ ـ الطلب على السلعة عند مستوى المنتج .

ب ـ الطلب على خدمات حلقات التداول المختلفة اللازمة لكى تصل هذه السلعة الى المستهلك النهائى لها .

وبأخذ بعض الفروض فى الاعتبار كأن تتكون السلعة فى شكلها النهائى من نسبة ثابتـه من هذين المركبين ، فالوحدة النهائية منها يمكن الحصول عليها مثلا باستخدام وحدة مـــن المركب الاول (السلعة عند مستوى المنشأة المنتجة لها) بالاضافة الى وحدتين من المركـــب الثانى (خدمات حلقات التداول) وأن دالة عرض عناصر خدمات حلقات التداول لهـــــذه السلعة ثابته (ساكنة) Fixed (Static) فانه يمكن الحصول علـــى دالة الطلب المشتق لهذه السلعة عند مستوى المنشأة وذلك بطرح تكاليف حلقات تـــــداول الوحدة منها (أسعار حلقات التداول المختلفة للوحدة) من دالة الطلب الاصليـــــــة (الاساسية) [1] .

Friedman, Milton. 1962 " Price Theory: A. Provisional Text. Chicago: Aldine Publishing Co. Chapter 7.

وحينئذ يمكن القول ، أن دالة الطلب لاى سلعة عند مستوى المنشأة المنتجة لها ، ماهى فى الواقع الا دالة الطلب المشتق Derived Demand لها ذلك لأنها تمثل طلب المستهلك النهائى على المركب الاول من المركبين الاساسين اللذين يتكون منهما الطلب الاصلى على السلعة ، ألا وهو السلعة عند مستوى المنتج كما سبق بيانه .

العرض الاصلى والعرض المشتق : Primary And Derived Supply

يتشابه مفهوم العرض الاصلى والعرض المشتق مع مفهوم الطلب الاصلى والطلب المشتق . مع مراعاة أن العرض الاصلى (Pimary Supply يشير الى العلاقة بين الكميات والاسعار لسلعة معينة عند مستوى المنتج ، بينما يشير العرض المشتق الى العلاقة بين الكميات والاسعار لهذه السلعة عند مستوى بائع التجزئة أو المستهلك النهائى لها . ويمكن استنتاج العرض المشتق من العرض الاصلى وذلك باضافة تكاليف حلقات التداول المناسبة للسلعة الى دالة العرض الاصلى لها .

التعبير المبانى لتكاليف حلقات التداول :

تتغير تكاليف حلقات التداول لسلعة معينة بالزيادة أو النقصان أو تظل ثابته كلما تغيرت الكمية من هذه السلعة التى تعرض فى السوق بقصد الاستهلاك . فتغير أو ثبات تكاليف حلقات التداول طبقا لتغير الكميات المسوقة من السلعة يعتمد على القيود التى توضع على منحنى عرض خدمات حلقات التداول لهذه السلعة .

فاذا كان منحنى عرض خدمات حلقات التداول كامل المرونة (أفقى) فان تكاليف حلقات التداول تظل ثابته مع زيادة الطلب على خدمات حلقات التداول التى تصاحب الزيادة فى حجم الطلب النهائى على السلعة (١) .

ويمكن استنتاج دالة الطلب المشتقة للسلعة بطرح تكاليف حلقات تداولها من دالة الطلب الاصلية عند المستويات المختلفة من الكميات المطلوبة منها كما سبق ذكره ، وبذلك تكون دالة الطلب المشتقة للسلعة موازية لدالة الطلب الاصلية لها طالما افترض أن كلا منهما على شكل خط مستقيم كما يتضح ذلك من شكل (١) .

---

(١) اذا كان منحنى عرض خدمات حلقات التداول كامل المرونة ، فانه باضافته الى منحنى عرض السلعة ، نحصل على منحنى عرض تجميعى موجب الانحدار للسلعة فى نهاية مراحل تداولها .

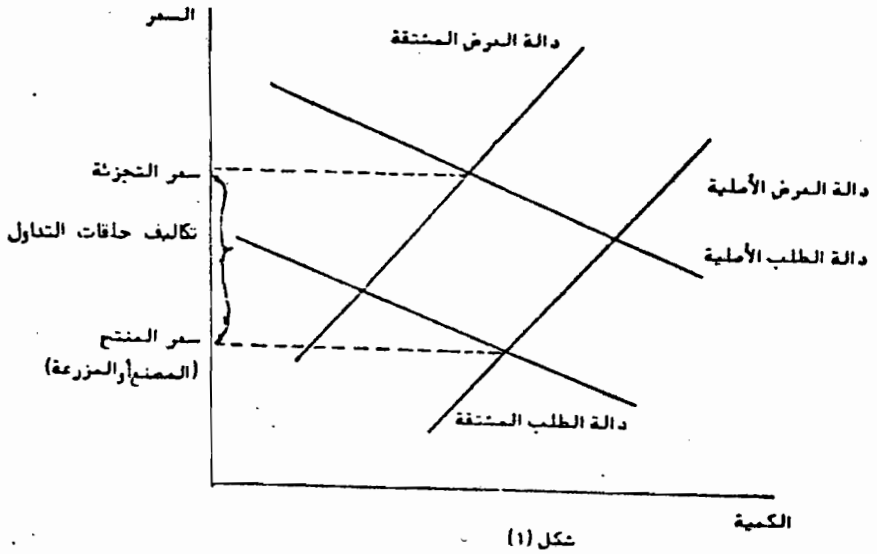

شكل (١)

يوضح دوال الطلب والعرض الأصلية والمشتقة وتكاليف حلقات التداول

واذا فرض أن دالة عرض خدمات حلقات التداول ذات انحدار موجب ، فانه يتوقع أن أسعار هذه الخدمات سوف تزيد بزيادة الطلب عليها ، وبذلك تزيد تكاليف حلقات التداول بزيادة الكميات المنتجة والمسوقة من السلعة . ويشير بعض الاقتصاديين [1] الى أن زيادة حجم الانتاج قد تؤدى الى زيادة كفاءة خدمات حلقات التداول ، والتى بدورها تؤدى الى جعل منحنى عرض هذه الخدمات سالب الانحدار ، وفى ظل هذه الظروف فانه يتوقع أن تكاليف خدمات التداول تقل مع زيادة الانتاج .

وتجدر الاشارة الى أن العرض السابق لكل من الطلب والعرض الاصلى والمشتق قد أوضح أن سعر التجزئة يمثل سعر التوازن فى السوق لسلعة معينة عند مستوى

(1) Buse, Rueben, C., and G.E. Brandow. 1960" The Relationship of Volume, Prices and Costs to Marketing margins For Farm Products" J. Farm Econ, 42. 362-370.

المستهلك النهائى الذى يتحدد عند نقطة تقاطع منحنى الطلب الاصلى مع منحنى العرض المشتق كما هو موضح فى الشكل السابق (١) . كما أن سعر التوازن عند مستوى المنشأة يتحدد عند نقطة تقاطع منحنى الطلب المشتق ومنحنى العرض الاصلى كما هو موضح فى شكل (١) السابق أيضا . وبذلك فان تكاليف حلقات التداول قد حددت باعتبارها الفرق بين سعرى التوازن عندى مستوى المستهلك النهائى والمنتج . وقد تختلف هذه التكاليف باختلاف السلع ، وذلك لان كل سلعة لها الخدمات اللازمة لها والخاصة بها . وقد تختلف تكاليف حلقات التداول لسلعة معينة مع مرور الزمن نظرا لانتقال دالتى الطلب أو العرض لخدمات التداول نتيجة لتغير أسعار عوامل انتاجها [1] .

تقدير تكاليف حلقات التداول :

تعتبر تكاليف حلقات التداول من المتغيرات الأقتصادية التى تحتاج الى الكثير من البحث لما لها من أهمية خاصة لكل من المنتج والمستهلك بالاضافة الى ماتمدنا به من معلومات عن قيمة خدمات التداول التى تشملها السلع المختلفة فى شكلها النهائى .

وقد اهتم الاقتصاديون بهذه المشكلة فى محاولة لقياسها ، ففى سنة ١٩٦٧ قدم جيل Gale [2] أسلوب قائمة التسويق Marketing bill والذى يقوم على أساس حساب التكاليف الكلية لخدمات التداول ، ويعكس هذا الاسلوب التغير فى حجم السلع الغذائية فى السوق ، والتغير فى خدمات التداول لها ، ويحسب على أنه الفرق بين الانفاق الكلى للمستهلكين على الغذاء مطروحا منه مايحصل عليه منتجى هذه السلع الغذائية .

وفى سنة ١٩٧٢ قدم سكوت Scott [3] أسلوبا آخر سماه Farm-Retail Price Spread أى مجال أو مدى السعر بين مستوى التجزئة والمزرعة. وقد تم حسابه بالحصول على سعر التجزئة من الاحصاءات المتاحة عن سلة السلع الغذائية وسعر المزرعة الذى حصل عليه من خلال الاحصاءات المتاحة فى قسم تقرير الخدمات الاحصائية بوزارة الزراعة (الامريكية) ويهدف هذا الاسلوب الى محاولة قياس تكاليف التداول لمجموعة من السلع الغذائية .

(1) Dreimyer, Harold F. 1977. "On Price Determination and Aggregate Price Theory." Am. Econ. Review 39: 678-694.

(2) Gale, Hazen F. 1967 "The Marketing bill and its Compononts Econ. Res., USDA, Econ. Report No, 105.

(3) Scott, Forrest E., and Henry T. Badger 1972, "Retail Spreads." Econ. Res. Ser., USDA Misc. Pub, No. 741 (Revised).

والجدير بالذكر ، أن أسلوب جيل ، وسكوت السابق الاشارة اليهما يعتمدان فى حسابهما على بيانات قد يكون من الصعب الحصول عليها نظرا لعدم اهتمام أجهزة البيانات المصرية بهذا النوع من البيانات • ذلك ما دعا الباحث الى محاولة الكشف عن أسلوب آخر لتقدير معدل النمو السنوى لتكاليف حلقات التداول فى الاقتصاد المصرى ، معتمدا على ماهو متاح من بيانات وذلك لامكانية دراسة العلاقة بينه وبين معدل التضخم بمصر • ويتم ذلك بأسلوبين :

أولا : الاسلوب الكلى :

ويقصد به معدلات النمو السنوية لتكاليف حلقات تداول السلع فى الاقتصاد المصرى ، ويتم تقديرها كالاتى :

معدلات نمو تكاليف حلقات التداول المقدرة = الارقام القياسية العامة للمستهلكين ـ الارقام القياسية لاسعار الجملة •

حيث يتم حساب الارقام القياسية العامة لاسعار المستهلكين كمتوسطات حسابية مرجحة لكل من الارقام القياسية لاسعار المستهلكين فى الريف والارقام القياسية لاسعار المستهلكين فى الحضر (١) •

ثانيا : الاسلوب الجزئى :

ويقصد به تقدير تكاليف حلقات التداول لكل سلعة على حدة ثم التعبير عنها فى صورة رياضية ، وكل صورة من هذه الصور الرياضية تعتمد على الفروض التى تضعها على تكاليف التداول نفسها والتى تعتمد بطبيعة الحال على نوع السلعة وطبيعة السوق وطرائق انتاجها ••• الخ وتتحدد هذه الصيغ فى أربعة كالتالى :

(أ) تكاليف حلقات التداول كنسبة مئوية من سعر المستهلك أو سعر المنتج :

$$M = K\ p^{r}$$

حيث

M = تكاليف حلقات التداول •

K = النسبة المئوية •

p^{r} = سعر المستهلك •

(١) لمزيد من التفصيل والايضاح ـ انظر الدراسة التطبيقية •

ويتحدد سعر المستهلك كالاتي :

$$p^{d} = p^{f} + K\, p^{d}$$

ويتحدد سعر المنتج (المنشأة) كالاتي :

$$p^{f} = p^{d} - K\, p^{d} = p^{d} (1 - K)$$

حيث p^{f} تمثل سعر المنتج (المنشأة)

(ب) تكاليف حلقات التداول كقيمة مطلقة

$$N = p^{d} - p^{f}$$

(جـ) تكاليف حلقات التداول كدالة في كمية السلعة

$$N = F (q)$$

أو :

$$N = a + bq$$

حيث أن كلا من :

$$b \ , \ a$$

هي ثوابت الدالة

أما q فهي كمية السلعة المسوقة .

(د) تكاليف حلقات التداول كخليط بين النسبة المئوية والقيمة المطلقة

$$p^{d} = p^{f} + a + b\, p^{d}$$

أو

$$p^{f} = - a + (1 - b)\, p^{d}$$

$$= \alpha + \beta\, p^{d}$$

حيث $- a = \alpha$

$(1-b) = \beta$

آثار تكاليف حلقات التداول :

مما لاشك فيه أن تكاليف حلقات التداول تؤثر على تحديد شكل وموقع دالة الطلب المشتق ، وبناء عليه ، فانها تتحكم فى تحديد مرونة الطلب السعرية لكل من الطلب المشتق والاصلى أو الاساسى . ونعرض فيما يلى كل من هذين الاثرين :

أ ـ أثر تكاليف حلقات التداول على دالة الطلب المشتق :

غنى عن البيان ، أن كميات السلعة التى تطلب فى مراحل التداول المختلفة ، واسعار المستهلكين والمنتجين تتحدد آنيا ، ويتضح ذلك اذا اعتبرنا النماذج البسيطة الآتية :

أولا : طلب المستهلكون :

$$F_1 \ (q_c \ , \ p^r , \ Y \ ) = 0$$

حيث أن :

q_c = الكميات المستهلكة

p^r = سعر المستهلك (التجزئة)

y = دخل المستهلكين

ثانيا : سلوك العاملين فى حلقات التداول :

$$F_2 \ (q_c \ , \ p^r \ , \ p^f , \ V_1 \ ) = 0$$

حيث V_1 تمثل كل المتغيرات على العاملين فى حلقات التداول .

ثالثا : عرض المنتجين : $F_3 \ (q_p \ , \ p^f , \ V_2 \ ) = 0$

حيث q_p = الكميات المنتجة .

V_2 = كل المتغيرات التى تؤثر فى الكمية المنتجة من السلعة .

وجدير بالذكر أنه فى حالة التوازن لابد أن يتحقق الاتـــى :

$$q_p = q_c = q$$

وباستخدام العلاقات الثلاث السابقة نستطيع أن نستنتج دالة الطلب المشتـــق Derived Demand ، بعد حذف p^r ، وتكون على الصورة الاتيـة :

$$F_4 \ (q , p^r , y) = 0$$

ب ـ أثر تكاليف حلقات التداول على مرونة الطلب المشتق والاصلى السعرية :

نستطيع الان بما لدينا من معلومات عن تكاليف حلقات التداول ، والمتغـــيرات التى تؤثر فيها وتحددها ، أن نقدم تحليلا أكثر عمقا وأعظم فائدة لواضع السياســـة الاقتصادية ، وذلك بمحاولة الكشف عن أثر تكاليف حلقات التداول على مرونة الطلـــب السعرية عند مستوى المنتج (المنشأة) وعند مستوى المستهلك النهائى ، ولاتمام ذلـك سوف نعتبر أن لدينا مايلـى :

أ ـ n من السلع .

ب ـ $q_1 , q_2 , q_3 , \cdots q_n$ هى الكميات التى يطلبها المستهلكـــين .

النهائية من السلع $1, 2, 3, \cdots n$

جـ ـ $p_1 , p_2 , p_3 , \cdots p_n$ هى أسعار التجزئة للسلع

$$1, 2, 3, \cdots\cdots, n$$

وبذلك تكون مرونة الطلب السعرية لسلعة معينة (i) عند مستوى المستهلـــك النهائى كالاتـــى :

$$e_i = \frac{\partial q_i}{\partial p_i^r} \cdot \frac{p_i^r}{q_i} \qquad (1)$$

د ـ $M_1 , M_2 , M_3 , \cdots M_n$ هى تكاليف حلقات التداول للسلع

$$1,2,3, \cdots\cdots n$$

وانا أخذنا الصيغة التى تربط بين سعر التجزئة وسعر المنتج السابق اشتقاقهـــا والتى على الصورة :

$$p_i^f = \alpha_i + \beta_i p_i^r \qquad (٢)$$

حيـــث

$$-a_i = \alpha$$

$$(1 - b_i) = \beta_i$$

$$\therefore p_i^f = -a_i + (1 - b_i) p_i^r \qquad (٣)$$

$$p_i^r = (a_i + p_i^f) \frac{1}{1-b_i} \qquad (٤)$$

ويمكن التعبير عن مرونة الطلب المشتق السعرية كالاتى :

$$E_i = \frac{\partial q_i}{\partial p_i^f} \cdot \frac{p_i^f}{q_i} \qquad (٥)$$

ولكـــن

$$\frac{\partial q_i}{\partial p_i^f} = \frac{\partial q_i}{\partial p_i^r} \cdot \frac{\partial p_i^r}{\partial p_i^f} \qquad (٦)$$

ومن العلاقة (٤) نجد أن :

$$\frac{\partial p_i^r}{\partial p_i^f} = \frac{1}{1 - b_i} \qquad (٧)$$

$$\therefore E_i = \frac{\partial q_i}{\partial p_i^r} \cdot \frac{p_i^f}{q_i} \cdot \frac{1}{1 - b_i} \qquad (٨)$$

$$= \frac{\partial q_i}{\partial p_i^r} \cdot \frac{p_i^r}{q_i} \cdot \frac{p_i^f}{p_i^r} \cdot \frac{1}{1-b_i}$$

$$= e_i \cdot \frac{p_i^f}{p_i^r} \cdot \frac{1}{1 - b_i} \qquad (٩)$$

ومن العلاقة (٩) يمكننا أن نستنتج أنه مرونة الطلب المشتق تكون أقـــــل من أو تساوى مرونة الطلب النهائية كالاتى :

$$E_i \leq e_i \qquad (١٠)$$

عندمـــا

$$b_i \leq Zero$$

أ ى

$$b_i > 1 \qquad (١١)$$

حالات خاصـــة : Specinl Cases

يمكن اشتقاق بعض الحالات الخاصة بين مرونة الطلب المشتق ومرونة الطلـــــب النهائية لبعض الصيغ الرياضية لتكاليف حلقات التداول السابق ذكرها كالاتى :

أ ـ تكاليف حلقات التداول كنسبة مئوية من سعر التجزئة :

$$P_i^r = K_i P_i^r \qquad (١٢)$$

فى هذه الحالة نجد أن :

$$a = Zero$$

$$1 - b_i = k_i \qquad (١٣)$$

$$\therefore E_i = e_i$$

أى أن مرونة الطلب المشتق تساوى مرونة الطلب النهائيـــة

ب ـ تكاليف حلقات التداول كقيمة مطلقة :

$$P_i^r = P_i^f + M_i \qquad (١٤)$$

وفى هذه الحالة نجد أن :

$$H_i = e_i$$

$$b_i = \text{Zero}$$

وتكون مرونة الطلب المشتق على الصورة الاتية

$$E_i = e_i \cdot \frac{P_i^f}{P_i^r} \qquad (١٥)$$

أى أن مرونة الطلب المشتق تساوى مرونة الطلب النهائية مضروبة فى نسبة سعر المنتج (المنشأة) على سعر التجزئة . ولأن سعر التجزئة دائما أو فى أغلب الاحوال أعلى من سعر المنشأة فاننا يمكننا أن نستنتج أن مرونة الطلب المشتق تكون أقل من مرونة الطلب النهائى على سلعة بعينها .

وأن مرونة السعر الانتقالية Price Transmission لابد أن تكون أقل من الواحد الصحيح ، ونظرا لما لهذه المرونة من أهمية خاصة فى دراسة تكاليف حلقات التداول فسوف نوضحها فيما يلى :

مرونة السعر الانتقالية Price Transmission

تعرف مرونة السعر الانتقالية على أنها التغير النسبى فى سعر التجزئة لسلعة معينة لكل وحدة تغير نسبى فى سعر المنشأة (المنتج) لها .

وتوضح رياضيا كالتالى :

$$\xi_i = \frac{\delta P_i^r}{\delta P_i^f} \cdot \frac{P_i^f}{P_i^r} \qquad (١٦)$$

ونعلم من التحليل السابق لاثر تكاليف حلقات التداول على مرونة الطلب المشتق والنهائى فى العلاقة رقم (٧) أن :

$$\frac{\delta P_i^r}{\delta P_i^f} = \frac{1}{1 - b_i}$$

$$\therefore \xi_i = \frac{1}{1 - b_i} \cdot \frac{P_i^f}{P_i^r} \qquad (١٧)$$

ولكن نعلم من العلاقة (٩) أن :

$$E_i = e_i \cdot \frac{P_i^f}{P_i^r} \cdot \frac{1}{1 - h_i}$$

أى أن :

$$E_i = e_i \cdot \varepsilon_i \qquad (١٨)$$

وهذه العلاقة توضح أن مرونة الطلب المشتق عبارة عن حاصل ضرب مرونة الطلب النهائى فى مرونة السعر الانتقالية • وحيث أن مرونة الطلب المشتق لاغلب السلع أقل من مرونة الطلب النهائى على هذه السلع كما سبق ذكره ، فان مرونة السعر الانتقالية غالبا تكون أقل من أو تساوى الواحد الصحيح • ولايضاح ذلك سوف نعتبر الحالات الاتية :

أ ـ تكاليف حلقات الانتقال مقدار ثابت :

يعبر عن تكاليف حلقات التداول كمقدار ثابت كالتالى :

$$P_i^r = P_i^f + a_i$$

$$\therefore \frac{\partial P_i^r}{\partial P_i^f} = 1$$

$$\varepsilon_i = \frac{\partial P_i^r}{\partial P_i^f} \cdot \frac{P_i^f}{P_i^r}$$

ولكن

$$\frac{P_i^f}{P_i^r} = \frac{P_i^f}{P_i^f + a_i} < 1$$

عندما $a_i > Zero$

ب - تكاليف حلقات التداول كنسبة مئوية من سعر التجزئة :

$$p_i^r = (1 + b_i)\, p_i^f$$

$$\frac{\partial p_i^r}{\partial p_i^f} = 1 + b_i$$

$$\varepsilon_i = \frac{\partial p_i^r}{\partial p_i^f} \cdot \frac{p_i^f}{p_i^r}$$

$$\therefore \varepsilon_i = 1 + b_i \cdot \frac{p_i^f}{(1+b_i)p_i^f} = 1$$

جـ - تكاليف حلقات التداول كخليط بين النسبة المئوية والقيمة المطلقة :

$$p_i^r = a_i + (1-b_i)\, p_i^f$$

$$\frac{\partial p_i^r}{\partial p_i^f} = (1 - b_i)$$

$$\varepsilon_i = \frac{\partial p_i^r}{\partial p_i^f} \cdot \frac{p_i^f}{p_i^r}$$

$$\therefore \varepsilon_i = (1-b_i) \frac{p_i^f}{a_i + (1-b_i)\, p_i^r}$$

عندما a_i Zero

ونخلص مما سبق ، أنه بصفة عامة ، فان مرونة الطلب النهائى أكبر من أو تساوى مرونة الطلب المشتق ، الا اذا كانت مرونة السعر الانتقالية أكبر من أو تساوى الواحد الصحيح ، وهذا لايتأتى الا لعدد قليل من السلع .

(٢) قياس التضخم فـــى مصـــــر

تتضح ظاهرة التضخم فى الاتجاه الى الارتفاع المستمر فى أسعار السلع والخدمات لذلك كان من الطبيعى أن يكون قياس حركة الاسعار هو أبسط وأوضح المقاييس الدالة على وجود التضخم • ولهذا تكتسب الارقام القياسية للاسعار دلالة هامة فى هـــــذا الخصوص • وكلما كانت هذه الارقام دقيقة وشاملة ، وخالية من العيوب الشائعة فـــى تركيبها كلما عكست الى حد بعيد التغير الذى يحدث فى القوة الشرائية للنقـود •

ولن يتسع المجال هنا لدراسة هذه العيوب [١] • لان ذلك يخرج عـــــن مجال هذا البحث ، ولما كان الامر كذلك ، فسنكتفى بالاشارة الى الانواع الاساسيـــة من الارقام القياسية ، كمؤشرات عن ظاهرة التضخم بمصر ، وهى :

١ ــ الرقم القياسى لاسعار المستهلكين بالحضر •

٢ ــ الرقم القياسى لاسعار المستهلكين بالريف •

٣ ــ الرقم القياسى لاسعار الجملـــــــــة •

أولا : الرقم القياسى لاسعار المستهلكين بالحضر :

يعكس الرقم القياسى لاسعار المستهلكين بالحضر ، التغيرات التى تطرأ علـــى القوة الشرائية للنقود لساكنى المدن والتى تستخدم فى الانفاق على البنود المختلفـــــة الضرورية للمعيشة ، ويقوم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بمصر بنشر بيانـــات دورية عن الارقام القياسية لاسعار المستهلكين بحضر جمهورية مصر العربية فى فـــترات دورية •

وهذا الرقم يضم مجموعة معينة من بنود الانفاق الاستهلاكى على السلع والخدمات الضرورية ،

ويمكن النظر الى هذا الرقم على أنه يمثل نفقات المعيشة ، نظرا لان مكوناتـــه تشتمل على مجموعات الانفاق الضرورى التى تلزم لمعيشة أى فرد ، كما يمكن اعتبـــاره

---

(١) دكتوره / نادية مكارى جرجس " الارقام القياسية واستخداماتها فى الدراســـات الاقتصادية الكلية " مجلة مصر المعاصرة ، أبريل ١٩٧١ ، ص٢٢٧ــ٢٤٢ •

مؤشرا لاسعار البيع بالتجزئة .

وتجدر الاشارة ، الى أن هناك عدد من الاقتصاديين (١) يعطون لهذا الرقم أهمية خاصة باعتباره مؤشرا لقياس التضخم ، لانه يصور التدهور الذى يطرأ على القوة الشرائية للنقود

ولكن يجب التحفظ هنا ، لانه لايجوز الا ننسى أن هذا الرقم القياسى وان كان يعد مؤشرا لقياس معدلات التضخم فى الدول المتقدمة نظرا لارتفاع عدد السكان الذين يعيشون فى الحضر الا أن هذا المؤشر يجب أن يؤخذ بتحفظ شديد فى حالة البلاد النامية ومنها مصر ، حيث تقل نسبة من يعيشون بالمدن عن نسبة هؤلاء الذين يعيشون بالريف . وبالاضافة الى ذلك فان الطريقة التى يركب بها هذا الرقم ، وهى طريقة العينة التى تعتمد على النمط الانفاقى لعينة من الاسر التى تعيش بالمدن الكبرى ، واعتماده على هذا النمط فى تحديد الاوزان المرجوة لمجموعات الانفاق الاستهلاكى لاتعكس فى حقيقة الامر النمط الانفاقى الواقعى ، ولا التغيرات التى تطرأ على هذا النمط من حين لآخر . كما يجب أن لايغيب عن الاذهان ، بأن الاسعار التى تعكسها الارقام القياسية لاسعار المستهلكين بالحضر انما تعتمد على الاسعار الرسمية لمبيعات التجزئة . وهى غالبا لاتعكس الاسعار الفعلية ، وخصوصا حينما يسيطر على أسعار السوق قوى العرض والطلب ، وحينما تشيع الاسواق السوداء ، وتضعف رقابة الدولة على الاسعار المحددة للسلع . لكل هذه الاعتبارات يجب التحفظ الشديد عند استخدام هذه الارقام كمؤشر سليم وفعلى لحركة التغير فى الاسعار (٢) .

وأيا كانت التحفظات التى ترد على استخدام هذه الاداة لقياس التضخم فان التأمل فى الارقام القياسية لاسعار المستهلكين بالحضر التى ينشرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بمصر ، يبين لنا الى حد بعيد ، واقع التغيرات الكبيرة التى طرأت على أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية الضرورية فى المدن المصرية ، خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ والمبينة بالجدول رقم (٣) بالملحق الاحصائى ، حيث تتضح مجموعة الحقائق التالية :

---

(١) دكتور /رمزى زكى ، مرجع سبق ذكره ، صفحة ١٠٨ ،
دكتور /صقر أحمد صقر " النظرية الاقتصادية الكلية " ، وكالة المطبوعات بالكويت، صفحة ص٤٢٣.

(٢) دكتور / رمزى زكى - مرجع سبق ذكره ، ص١٠٩ .

أ - لقد قفز الرقم القياسى العام لاسعار المستهلكين بالحضر من ٩ر١٤٨ سنة ١٩٧٥ الى ٣ر٥٥٤ سنة ١٩٨٥ بمعدل زيادة سنوى يقدر بحوالى ٣٧٪ تقريبا وهو بلاشك معدل مرتفع جدا ويعكس ظاهرة الارتفاع الحاد والمتواصل فى الاسعار بمدن مصر .

ب - يلاحظ أيضا تزامن الاتجاه التصاعدى لجميع مكونات الرقم القياسى لاسعار المستهلكين بالحضر مع الزيادة التى طرأت على الرقم العام مما يدل على عمومية ارتفاع مستوى الاسعار .

ثانيا : الرقم القياسى لاسعار المستهلكين بالريف

يشغل عدد السكان الذين يعيشون بالريف المصري الشطر الاكبر من جملة سكان مصر اذ تبلغ نسبتهم حوالى ٦٠٪[١] . ولهذا فان التغيرات التى تطرأ على القوة الشرائية للنقود فى الريف تعد ذات دلالة هامة ، لانها تمس حياة ومستوى معيشة غالبية السكان فى مصر . ويقوم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بنشر الارقام القياسية لاسعار المستهلكين فى الريف . وهى تضم نفس المكونات السلعية التى يشملها الرقم القياسى لاسعار المستهلكين بالحضر ، ولكن بأوزان ترجيحية مختلفة تتناسب مع نمط الانفاق الاستهلاكى للريف .

وبالنظر الى الجدول رقم (٤) بالملحق الاحصائى والتأمل فيه يتضح مايلى :

أ - ارتفع الرقم القياسى العام من ٩ر١٦٢ فى عام ١٩٧٥ الى ٤ر٦٤٦ فى عام ١٩٨٥ ، مسجلا فى ذلك معدل نمو سنوى متوسط بحوالى ٥ر٤٣٪ . ويلاحظ أن هذا المعدل يزيد عن نظيره الذى نما به الرقم القياسى العام لاسعار المستهلكين بالحضر .

مما يدل على جنوح الاسعار للارتفاع بالريف بشكل أحد من الحضر .

ب - يلاحظ ايضا نزوع المكونات السلعية للرقم القياسى للارتفاع المتزامن مع الرقم العام، مما يدل على عمومية ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية ، وبالتالى تدهور القوة الشرائية للنقود فى الريف المصرى .

---

(١) البنك المركزى المصرى - المجلة الاقتصادية ، المجلد السادس والعشرين ، العدد الاول ، ١٩٨٦ .

ويفسر بعض الاقتصاديين (١) ظاهرة ارتفاع الاسعار بالريف المصرى بمعدلات أعلى من نظيرها فى الحضر فى ضعف الرقابة السعرية بالريف اذا ما قورنت بالرقابة السعرية بالمدن ، وقلة عدد المجمعات الاستهلاكية للتوزيع بالمقارنة مع عددها بالمدن ، وتمتع المدن بالدعم السلعى أكثر مما يتمتع به الريف ، وتحمل الريف تكاليف نقل للسلع الصنعة نظرا لتواجد مراكز الانتاج خارج الريف .

ثالثا : الارقام القياسية لاسعار الجملة

لعل الارتفاع الحاد فى الاسعار الذى شهدته مصر فى الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ يتضح لنا بجلاء ، اذا ما ألقينا نظرة على تطور الرقم القياسى لاسعار الجملة .

والدلالة الاساسية التى يعكسها تطور الارقام القياسية لاسعار الجملة ، هو أن الارتفاع الذى يطرأ عليها مايلبث أن ينعكس بالضرورة ، بعد ذلك ، فى الارقام القياسية لاسعار التجزئة التى تشير اليها الارقام القياسية لاسعار المستهلكين بالريف والحضر .

وبالرغم من استناد الرقم القياسى لاسعار الجملة على الاسعار الرسمية وتأثره الشديد بالاوزان التى ترجح بها المجموعات السلعية فى الرقم العام ، وأنها تشير اجمالا الى جميع أسعار الجملة بالمناطق الجغرافية للدولة ودون تمييز ، الا انه لايخفى ما يسجله هذا المؤشر من ارتفاع حاد فى أسواق الجملة لغالبية السلع التى يشملها . وبالنظر الى الجدول رقم (٥) بالملحق الاحصائى يتضح لنا تطور الرقم القياسى لاسعار الجملة لبعض السلع والمجموعات السلعية الهامة خلال الفترة ١٩٧٥ الى ١٩٨٥ .

وتجدر الاشارة ، الى أن معدل نمو الرقم العام لاسعار الجملة يقل عن ذلك المعدل الذى نما به كل من الرقم القياسى العام لاسعار المستهلكين فى الحضر (٣٧ ٪) والرقم القياسى العام لاسعار المستهلكين فى الريف (٤٣ر٥٪) خلال نفس الفترة .

وهذا مايشير الى أن اسعار التجزئة تكون دائما أعلى من أسعار الجملة ، وانه اذا ارتفع الرقم القياسى لاسعار الجملة ، فان الرقم القياسى لاسعار التجزئة يزيد بنسبة أكبر ، نظرا لكثرة عدد الوسطاء وزيادة نفقات التوزيع فى البيع بالتجزئة ، فضلا عن العناصر الاحتكارية التى تشوب عادة تجارة التجزئة (٢) .

---

(١) دكتور/ رمزى زكى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٩ .

(٢) انظر دكتور / عبد الحكيم الرفاعى - الاقتصاد السياسى ، الجزء الاول ، الطبعة الاولى ، مطبعة الرغائب ، ١٩٢٦ ، ص ٨٧٣ .

(٣) — الدراسة التطبيقية

مما لاشك فيه ان أسعار السلع فى الاقتصاد المصرى تتأثر بعوامل أخرى كثيرة غير تكاليف حلقات تداولها ، الا أن تزايد هذه التكاليف سنة بعد أخرى ، بالاضافة الى ما تمثله من نسبة لايستهان بها من السعر الذى يتحمله المستهلك النهائى ، قد جعل منها أحد العوامل الهامة المسببة للتضخم ، مما دعى الباحث الى رصد هذه الظاهرة ومحاولة قياسها لمعرفة العلاقة التى تربطها بظاهرة الارتفاع المستمر فى مستويات الاسعار ، وقد تم ذلك على مرحلتين :

المرحلة الاولى :

وفيها استهدف الباحث الكشف عن الصيغة الرياضية الملائمة التى تعبر عن تقدير تكاليف حلقات تداول كل سلعة على حدة (محلية كانت أو مستوردة) .

ولقد أتيح للباحث مجموعة من البيانات تتعلق ببعض السلع الغذائية ، وقد اتضح عند دراسة أسعار المنتج لها تزايدها المستمر [١] ، والذى ارجعه الباحث لما يلى :

أ — زيادة الطلب ، حيث يتزايد السكان والدخل مع عدم تزايد الانتاج بنفس القدر ،أوثباته أو نقصانه ، مما يؤدى الى ارتفاع الاسعار .

ب — زيادة تكاليف الانتاج ، وخاصة تكاليف العمل ، حيث تؤدى تلك الزيادة الى دفع المنتجين الى رفع أسعارهم .

جـ — الطلب على السلع الغذائية غير مرن ، مما يعنى استمرارية الطلب عليها رغم ارتفاع اسعارها .

د — المعروض من السلع الغذائية غير مرن ، الامر الذى لايتمكن معه المنتجون من زيادة انتاجهم نتيجة الزيادة فى الاسعار .

أما بالنسبة لاسعار المستهلك فالزيادة التى طرأت عليها أكبر من الزيادة فى أسعار المنتج .[٢] ويمكن أن ترجع تلك الزيادة فى أسعار المستهلك الى مجموعة عوامل أهمها :

أ — تعدد حلقات التداول ، وبالتالى زيادة تكلفة خدماتها والمغالاة فيها .

ب- زيادة الطلب عن العرض يؤدى الى رفع سعر المستهلك .

---

(١) انظر الملحق الاحصائى — جدول رقم (١) .

(٢) انظر الملحق الاحصائى — جدول رقم (٢) .

ج - عدم وجود تسعيرة جبرية لمعظم السلع الغذائية ، مما يؤدى الى ارتفاع الاسعار بدون ضوابط أو أسباب حقيقية تبرر هذا الارتفاع .

د - غياب القطاع العام ، أو عدم فاعليته نتيجة لضآلة الكميات التى يقوم بتوزيعها وبالتالى ضعف تأثيره على سعر السوق (١) .

وقد قام الباحث بحساب نسبة الزيادة فى أسعار المنتج والمستهلك النهائى عام ١٩٨٥ عن عام ١٩٧٦ كما فى جدول رقم (١) ، وفيه يتبين أن نسبة الزيادة فى أسعار المنتج قد بلغت فى المتوسط ١٢٤٪ بينما نسبة الزيادة فى أسعار المستهلك قد بلغت فى المتوسط ١٨١ر٧٪ .

جدول رقم (١)

نسبة الزيادة فى أسعار المنتج والمستهلك عام ١٩٨٥

عن عام ١٩٧٦ لبعض السلع الغذائية

السلعة	الزيادة فى سعر المنتج ٪	الزيادة فى سعر المستهلك ٪
القمح	٩١ر٧	١٢٠
العدس	٣٥٠ر٤	٢٥٢
الفول	١٣٣ر٣	٣٢٩
الذرة الشامية	٧٨ر٨	١٢٩ر٥
الذرة الرفيعة	١٠٨ر٦	٢٣٣
الارز	٩	٢٠٧
البصل الشتوى	٨١ر٨	٩١ر٨
الطماطم	٢١٩ر٤	١٥٢ر٨
البطاطس	٣٦ر١	١٢١ر١
الباذنجان	٥٧ر١	١٥٨ر٦
لحوم حمراء	٩٤ر٨	٢٦٧ر٢
لحوم بيضاء	١٢٩ر٥	٧٨ر٧
اللبن	١٩١ر٧	١٩٠ر٧
البيض	١٥٧ر٥	١٧١ر٤
السمك	١٤٣ر٨	١٢٧ر٧
متوسط نسبة الزيادة فى أسعار المنتج والمستهلك	١٢٤	١٨١ر١٧

المصدر : حسبت من بيانات البحث - جدولى(٢،١) - الملحق الاحصائى .

(١) المجالس القومية المتخصصة ، الوضع الاقتصادى العام وسياسة الاعانات والدعم الحكومى للاسعار ، يوليو ١٩٧٦ ، ص ، ١٢٥-١٣٨ .

ويعزى ذلك الى تعدد حلقات التداول والمغالاة فى تكاليف خدماتها نظرا لزيادة المطلوب عن المعروض من هذه الخدمات ، وعدم وجود تسعيرة جبرية جعل تجار التجزئة يغالون فى أرباحهم لما يتمتعون به من قوى احتكارية لضآلة الدور التنافسى للقطاع العام فى مجال التوزيع

ولقد أعتمد الباحث عند تقديره لتكاليف حلقات التداول لهذه السلع على أساس أن الفرق بين سعر المستهلك النهائى وسعر المنتج أحد أهم المعايير للتعرف على كفاءة بيع وشراء السلع المختلفة فى الاقتصاد القومى ، ويعرف هذا الفرق بتكاليف حلقات التداول للسلع المختلفة ، وتتضمن هذه التكاليف تكاليف عنصر العمل والذى يمثل الجانب الأكبر من اجمالى تكاليف حلقات التداول ، ولهذا فان خفض تكاليف هذا العنصر هى النقطة الاساسية التى تجب أن تركز عليها الجهود لخفض تكاليف حلقات التداول للسلع .

وتجدر الاشارة الى أن تكاليف حلقات التداول للسلع الغذائية وجدت أنها أكثر استقرارا من أسعار المنتج أو المستهلك ، ذلك لان بعض العناصر التى تدخل فى تكوين هذه التكاليف تبقى ثابته نسبيا عند تغير الظروف الاقتصادية كتكاليف النقل والتخزين والضرائب ... الخ ، حيث تتغير ببطء وبمعدل صغير نسبيا بمرور الوقت (١) .

ومن هذا المنطلق فقد وجد الباحث أن تكاليف حلقات التداول للسلع الغذائية تمثل فى معظم الاحيان جزءا ثابتا من سعر التجزئة أو سعر المنتج وعلى الرغم من أن هناك استقرار نسبى فى تكاليف حلقات التداول الا أن أسعار التجزئة وأسعار المنتج لاتتميز بنفس هذا القدر من الاستقرار ، وهذه الظاهرة تؤكد أن تكاليف حلقات التداول غير مرنة ككل أو عند كل حلقة من حلقاتها .

مما سبق يتضح أن أنسب صيغة رياضية تعبر عن تكاليف حلقات التداول للسلع الغذائية هى أنها قيمة مطلقة أو نسبة مئوية من سعر المستهلك أو المنتج كالاتى :

أ - $N = P^{r} - P^{t}$

ب - $N = K P^{r}$

---

(١) انظر جدول (٢) .

حيث أن :

M تمثل تكاليف حلقات التداول

P_3 تمثل سعر المستهلك .

P_4 تمثل سعر المنتج .

K تمثل نسبة تكاليف حلقات التداول

وقد تم حساب تكاليف حلقات التداول طبقا لهاتين الصيغتين السابقتين كما هو مبين في جدولى (٢ ، ٣) وقد تبين أن هناك اتجاها مستمرا للارتفاع فى تكاليف حلقات

جدول (٢)

تكاليف حلقات التداول كقيمة مطلقة لبعض السلع الغذائية

مليم / كيلو

	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
القمح	١ر١٣	١٢	١٣ر٤	٢٦	٢٧ر٨	٢٦ر٨	٢٢ر٨	٢٤ر٩	٣٠ر٧	٤٢ر١
العدس	٣١ر١٢	١٤ر٣٤	١٢٢ر١٢	٩٣ر٢	٨٤ر٦	١٩ر٦	٤٩ر٧	٨٩ر٧	٧٤ر٨	١٥٤ر٧
الفول	١٩ر٤٦	٢٤ر١٢	٥١ر٠٦	٨٧	٩٧	٨٧	٨٤ر٦	١٧٨	٢٣٠ر٨	٢٩٦ر٨
الذرةالشامية	١١ر٢	٣ر٢	١٥ر٦	٢٤ ر٢	٢٤	٢٥	٢٩	٤٠ر٣	٤١	٥٠ر٢
الذرةالرفيعة	٨ر٥	٦ر٩	١٩ر٩	٢٦ر٢	٣٣ر٨	٦١	٦٥	٨٠ر٢	٩٣ر٢	٨٨ر٢
الارز	١٨	١٥ر٩	٢٤ر٨	٣٤ر٢	٤٥	٥٣ر٧	٧٤ر٢	٧٩ر٩	٨٢ر٨	٨٠
البصل الشتوى	٤٣ر٨٥	٢٣ر٤٣	٤٢ر٤٦	٣٠ر٤٤	٣٨ر٨	٤٧ر٧	٥٩ر٨	٧٣ر٨	٨٠	٨٧
الطماطم	٥٣	٥٤	٥٢	٦٥	٧٨	٩٢	٩٠	١٠٥	١١٥	١١٠
البطاطس	٢٧	٣٣	٣٨	٦٣	٨٤	٨٧	١٠٦	١٢٨	١٣٣	١٤٣
الباذنجان	٣٠	٣٨	٣٧	٥٦	٦٢	٦٣	٧١	٨٢	٨٨	١٠٦
لحوم حمراء	٤٣٣ر٣٧	٦٤٨ر٩	٨٠٩ر٥٧	٧٠٩ر٣٧	٩٠٠	١١٥٠	١٢٠٠	٢٠٩٥	٢٢٥٠	٢٦٥٠
لحوم بيضاء	٢٠٤ر٤٦	٢١٢ر٩	١٨٥ر٥٧	٢٤٦ر٩٤	١٥٠	١٥٠	١٩٠	٢١٥	٢٥٠	٢٥٠
اللبن	٥١ر٧٩	٤١ر٧٣	٤١ر٠٤	٩٠ر٩٨	٨٠ر٦٠	٩١ر٧	٩١ر٨	١١٩ر٨	١٧٨	١٥٠
البيض	٤٠	٨٨	٨٤ر٧٢	١٣٦ر٥	١٦٨ر٧	١٥٠ر٨	١٣٨ر٨	١٥٠	١٢٨	٢٠٠
السمك	١٧١	٢٤٢	٢٢٠	٢٥٥	٢٨٣	٢٧٥	٢٨٥	٢٩٥	٣٥٠	٣٢٥

المصدر : حسبت من بيانات البحث جدول (٢،١) ـ الملحق الاحصائى .

جدول رقـــم (٣)

تكاليف حلقات التداول كنسبة مئوية من سعر المنتج لبعض السلع الغذائية

مليم / كيلو

	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
القمح	٢٧٫٨	٣٨٫٨	٢١٫٧٥	٥٦م	٤١٫٤	٣٤٫٢٧	٢٧٫١	٢٧٫٦	٣٤٫١	٤٦٫٧
العدس	٢٠م	٨٫٦	١١٣	٣٦٫٣	٢٨٫٣	٦٫٣	١١٫٧	١٤	١١٫١	٢٢٫٧
الفول	١٧٫٩	٢٢٫٣	٣٦٫٧	٦٠٫٨	٦٦	٥٣٫٤	٤٨٫٩	١٠٠	١١٦	١١٧
البذرة الشامية	٢٢٫٣	٤٫٣	٢٢	٣٢٫٧	٣١٫٦	٣١٫٣	٩٤٫٩	٤٧٫٤	٤٥٫٩	٥٥٫٧
البذرة الرفيعة	١٧٫٤	٣٫٦	٣٠٫٧	٣٧٫٣	٤٦٫٣	٧٩	٨٧	١٠٠	١١٣٫٦	٨٦
الارز	٣٦	٢٨٫٣	٣٨	٥٢٫٣	٦٨	٧٨٫٦	١٠٦	١١٣	١١٥	٨٤٫٣
البصل الشتوى	١٥٠	٧٤	١٨٨	٦٨٫٣	٨٣٫٩	٩٦٫٧	١١٩	١٤٤	١٥٣	١٦٤
الطماطم	١٤٧	٨٨م	٧١٫٣	٨٦٫٧	١٠١	١١٣	١٠٥	١٢٣	١٢١	٩٥٫٦
البطاطس	٥١٫٤	٤٩٫٣	٤٦٫٣	٧٠٫٤	١٠٣	٩٣م	١١٣٫٧	١٣٧٫٦	١٣٧	١٤٥
الباذنجان	١٠٧	١٣٥	٩٧٫٤	١٤٣م	١٤٤	١٣٤	١٤٣٫٨	١٦٤	١٦٩	٢٤٠
لحوم حمراء	٤٧٫٤	٦٣٫٤	٧٣٫٣	٥٧٫٣	٦٠	٦٧٫٦	٦٦٫٧	١١٠	١١١٫٩	١١٥
لحوم بيضاء	٢٨م	٢٥م	١٩	٢٤٫٤	٧٣م	١٣	١٤٫٦	١٦٫٧	١٨م	١٧٫٨
اللبن	٤٣	٣٠٫٤	٢٥	٤٨	٣٦٫٧	٣٧	٣٣	٤٣٫٧	٦٣٫١	٤٣٫٩
البيض	٦	١١٫٧	٩م	١٣م	١٤	١٣٫١	٩٫٨	٩٫٤	٧٫٧	١١٫٨
السمك	٤٣٫٧٥	٥٣٫٨	٤٤	٤٤٫٣	٤٦٫٣	٤٣٫٣	٤٣م	٤٣٫٤	٣٧٨	٣٣٫٣

المصدر : حسبت من بيانات البحث ـ جدول (٢،١) ـ الملحق الاحصائى .

التداول المطلقة أو النسبية ويمكن أن يعزى هذا الارتفاع المستمر فى كل منها الـــــى مايلى :

١ ـ الارتفاع المستمر فى اسعار المنتج وأسعار المستهلك ، ولكن معدل ارتفاع أسعـــار المستهلك أعلى من معدل ارتفاع اسعار المنتج ٠

٢ ـ ازدياد كميات السلـع الغذائية التى تمر خلال السوق نظرا لزيادة الطلب عليهـــا ، وضعف قدرة خدمات حلقات التداول على استيعاب تلك الكميات ، فلك أن نمـــو المعروض من خدمات حلقات التداول أقل من نمو الانتاج ٠ وبالتالى تزداد تكاليـــف تـداول تلك الكميات ٠

٣ ـ زيادة خدمات التداول التى يطلبها المستهلك لاشباع رغباته فى الشكل والزمان والمكـان (كالتعبئة والتغليف ، الحفظ ٠٠٠ الخ) قد تؤدى الى ارتفاع تكاليف التداول لهذه السلع ٠

٤ ـ انخفاض كفاءة خدمات حلقات التداول فى الاقتصاد المصرى نظرا لغياب المنشـــآت المتخصصة والمتطورة ، قد أدى الى ارتفاع تكاليفها ٠

ويجب الاخذ فى الاعتبار أن تكاليف حلقات التداول للسلع المستوردة قد حددهـــا القرار الوزارى رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ والذى عدل بالقرارالوزارى رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦ (١) ، ويشتمل على مصاريف الشحن (النولون) والتأمين البحرى ، وتحسب هذه المصاريف علـــى أساس سعر صرف العملات الاجنبية المعلن عنها من البنك المركزى المصرى ٠

وبناء على ماتقدم فانه يمكن استنتاج الصيغة الرياضية الاتية ، التى تعبر عن تكاليف حلقات التداول للسلع المستوردة ٠

$$M = a + b\,P^{3}$$

ومنها فان سعر التجزئة (المستهلك) يكون على الصورة التالية :

$$P^{1} = P^{2} + a + b\,P^{3}$$

---

(١) الوقائع المصرية فى ٢/١١ سنة ١٩٨٦ ، العدد ٦٠ تابع ٠

حيـــــث :

M تمثل تكاليف التداول
S تكاليف الشحن ، والتأمين ... الخ .
R هامش الربح لكل من المستورد وبائع الجملة والتجزئة .
P^3 سعر المستهلك ، P^4 سعر المنتج .

المرحلة الثانية :

أوضحت الدراسة فى المرحلة الاولى أن هناك اتجاها للارتفاع فى تكاليف حلقات التداول (الطلقة والنسبية) لبعض السلع الغذائية ، ويعتبر هذا غير كاف للقول بأن هنـــــاك اتجاها عاما نحو ارتفاع تكاليف حلقات التداول فى الاقتصاد القومى ، لذلك كان من الضـــرورى البحث عن أسلوب كلى لدراسة هذه الظاهرة لمعرفة الاتجاه العام لها ، ولامكانية ربطهـــــا بمعدلات التضخم فى مصر . ولذلك فانه لدراسة هذا الاسلوب فقد قام الباحث بمايلى :

أ ـ حساب معدل النمو السنوى للارقام القياسية للاسعار .
ب ـ تقدير معدل النمو السنوى لتكاليف حلقات التداول ودراسة تطورها .
جـ ـ تقدير العلاقة بين معدل نمو الرقم القياسى العام ومعدل نمو حلقات التداول .

وسوف يستعرض الباحث نتائج هذه الحسابات على النحو التالى :

أولا : حساب معدل النمو السنوى للارقام القياسية :

تشير الجداول الاحصائية (٣، ٤، ٥)[١] الى التطور الذى طرأ على أسعار السلـــــع والخدمات الضرورية للمستهلكين بالحضر والريف ، والتطور الذى طرأ على أسعار الجملة خـــلال الفترة من عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨٥ . وبالرغم من ذلك ، فان دقة الدراسة تستلـــــزم معرفة المعدلات السنوية التى نمت بها تلك الاسعار ، ولحساب هذه المعدلات اتبع الباحـــث طريقتين :

الاولى : لحساب معدل الارتفاع الذى طرأ على اسعار المستهلكين بالحضر والريف والجملة فـــى كل سنة بالنسبة لسنة الاساس ، وهى سنة ١٩٧٠ حتى يمكن الوقوف على الصافة الـــــتى قفزت بها الاسعار .

والثانية : لحساب معدل النمو السنوى على أساس متحرك ، أى تقدير معدل الزيادة التى نمت بها الاسعار فى الحضر والريف ، والجملة من سنة لاخرى على أساس المقارنة دائما مع السنـــة السابقة . وتشير النتائج التى توصلت اليها الدراسة الى مايلى :

---

(١) انظر الملحق الاحصائـــى .

١ - معدل النمو السنوى للرقم القياسى لاسعار المستهلكين بالحضر ،والريف، والجملة

(أساس متحرك) :

تتضح أهمية حساب هذا المعدل فى أنه يبين الزيادة السنوية التى ارتفعت بها الاسعار من سنة لاخرى على أساس المقارنة دائما مع السنة السابقة ، وتبين لنا نتائج حساب هذا المعدل (١) أن هناك اتجاها عاما نحو الزيادة ، وهذا ما توضحه الاشكال البيانية (١،٢،٣) واذا كان معدل النمو السنوى المتحرك لاسعار المستهلكين بالحضر يتميز بالثبات النسبى فى الفترة من عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٧٨ ، إلا أنها بدأت فى الزيادة بعد ذلك حتى وصلت الى نهايتها العظمى فى عام ١٩٨٤ .

أما معدل النمو السنوى المتحرك لاسعار المستهلكين بالريف فقد حقق زيادة مستمرة حتى عام ١٩٧٨ ، ثم حقق انخفاضا فى عام ١٩٧٩ ، ثم عاد بعد ذلك الى الاتفاع حتى وصل الى قمته فى عام ١٩٨٣ . وأخيرا فان معدل النمو السنوى المتحرك لاسعار الجملة قد حقق أرتفاعا مستمرا حتى عام ١٩٨٠ ثم انخفض عام ١٩٨١ ، واستمر فى الارتفاع بعد ذلك حتى وصل الى أقصاه عام ١٩٨٥ .

٢ - معدل النمو السنوى للرقم القياسى لاسعار المستهلكين بالحضر ،والريف والجملة

(أساس ثابت وهو سنة ١٩٧٠) :

تكمن أهمية حساب هذا المعدل فى أنه يعطى تصورا عن قفزات الاسعار فى كل سنة من سنوات الدراسة بالنسبة للسنة التى اتخذت كسنة أساس . لهذا السبب يعد هذا المعدل أصدق تعبيرا عن حدة ارتفاع الاسعار بالقياس الى معدل النمو السنوى المتحرك . وتشير نتائج حساب هذا المعدل (١) الى جنوحه نحو الارتفاع المستمر خلال الفترة محل الدراسة ، حيث قفز

من ٩ر٤٨ ٪ فى عام ١٩٧٥ الى ٣ر٤٥٤٪ فى عام ١٩٨٥ ،

من ٩ر٦٧٪ فى عام ١٩٧٥ الى ٤ر٥٤٦٪ فى عام ١٩٨٥ ،

من ٨ر٦١٪ فى عام ١٩٧٥ الى ٥ر٤١٣٪ فى عام ١٩٨٥ ،

---

(١) انظر الجداول ٤،٥،٦ .

فى كل من الحضر ، والريف ، والجملة على التوالى ، وهذا مايعكس الى حـــد كبير الاتجاه الى ارتفاع مستويات الاسعار التى يشهدها الاقتصاد المصرى ، وربما تبلـــور الاشكال البيانية [١] طبيعة هذا الارتفاع على نحو أوضح :

جدول رقم (٤)

تطور معدل النمو السنوى بالنسبة لسنة ١٩٧٠ ، بالاساس الثابت والمتحرك للارقام القياسية لاسعار المستهلكين

بالحضـــر

السنوات	الارقام القياسية العامة لاسعار المستهلكـــين بالحضر	معدل النمو السنوى للاساس الثابـــت أساس ٧٠/٧١	معدل النمو السنوى للاســـــاس المتحرك
١٩٧٥	١٤٨ر٩	٤٨ر٩	—
١٩٧٦	١٦٤ر٢	٦٤ر٢	١٥ر٣
٧٧	١٨٥ر١	٨٥ر١	٢٠ر٩
٧٨	٢٠٥ر٦	١٠٥ر٦	٢٠ر٥
٧٩	٢٢٦	١٢٦	٢٠ر٤
٨٠	٢٧٢ر٧	١٧٢ر٧	٤٦ر٧
٨١	٣٠١ر٢	٢٠١ر٢	٢٨ر٥
٨٢	٣٤٥ر٨	٢٤٥ر٨	٤٤ر٦
٨٣	٤١٥ر٨	٣١٥ر٨	٧٠
٨٤	٤٩٧ر٣	٣٩٧ر٣	٨١ر٥
٨٥	٥٥٤ر٣	٤٥٤ر٣	٥٧

المصدر : حسبت من بيانات البحث جدول (٣) ـ الملحق الاحصائى .

---

(١) انظر الاشكال ٢، ٣، ٤ .

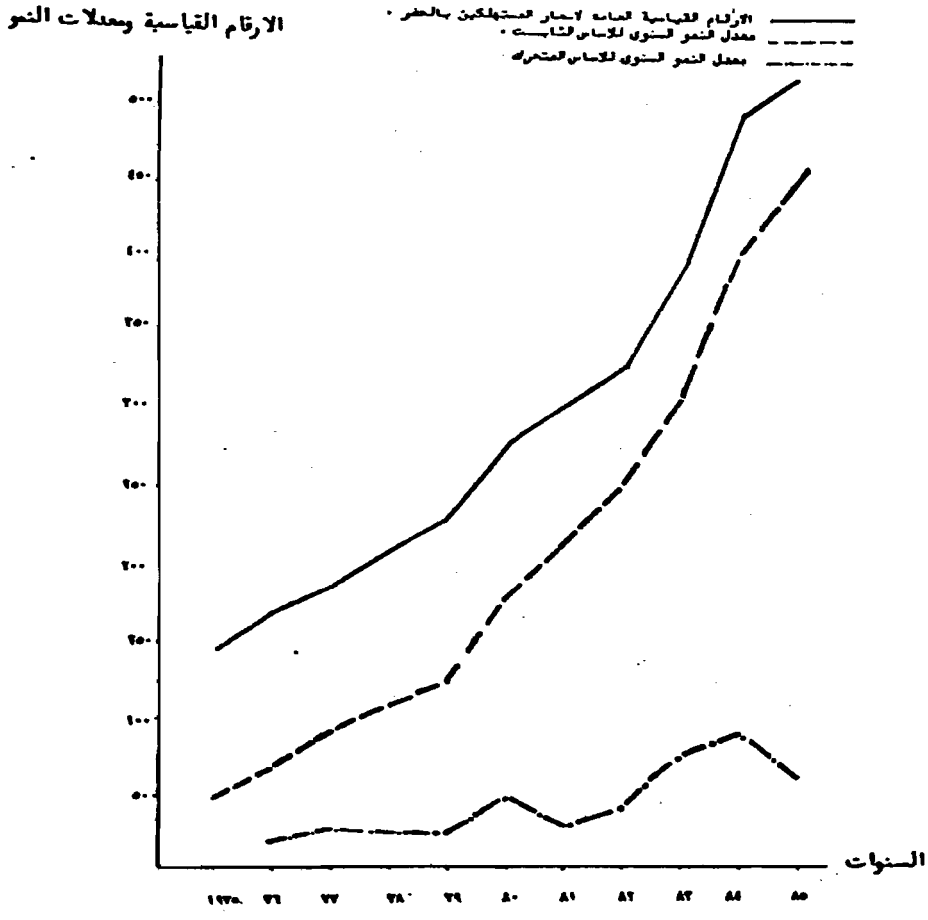

شكل رقم (٩)

يبين الارقام القياسية العامة لاسعار المستهلكين فى الحضر ومعدل نموها السنوى بالاساس الثابت والمتحرك .

جدول رقم (٥)

تطور معدل النمو السنوى بالنسبة لسنة ١٩٧٠ بالاساس الثابت
والمتحرك للارقام القياسية لاسعار المستهلكين
بالريـــــف

السنوات	الارقام القياسية العامة لاسعار المستهلكين بالريف	معدل النمو السنوى بالاساس الثابت سنة الاساس ٧٠/٧١	معدل النمو السنوى للاساس المتحرك
١٩٧٥	١٦٧ر٩	٦٧ر٩	—
١٩٧٦	١٧٨ر٨	٧٨ر٨	١٠ر٩
١٩٧٧	٢٠٦ر٧	١٠٦ر٧	٢٧ر٩
١٩٧٨	٢٣٤ر٢	١٣٤ر٢	٢٧ر٥
١٩٧٩	٢٤٨ر٧	١٤٨ر٧	١٤ر٥
١٩٨٠	٢١١	٢١١	٦٢ر٣
١٩٨١	٣٥٣ر٤	٣٥٣ر٤	٤٢ر٤
١٩٨٢	٤٠٢ر٨	٣٠٢ر٨	٤٩ر٤
١٩٨٣	٥٢٣ر٦	٤٢٣ر٦	١٢٠ر٨
١٩٨٤	٥٦٥ر٥	٤٦٥ر٥	٤١ر٩
١٩٨٥	٦٤٦ر٤	٥٤٦ر٤	٨٠ر٩

المصدر : حسبت من بيانات البحث ـ جدول رقم (٤) ـ الملحق الاحصائـــى .

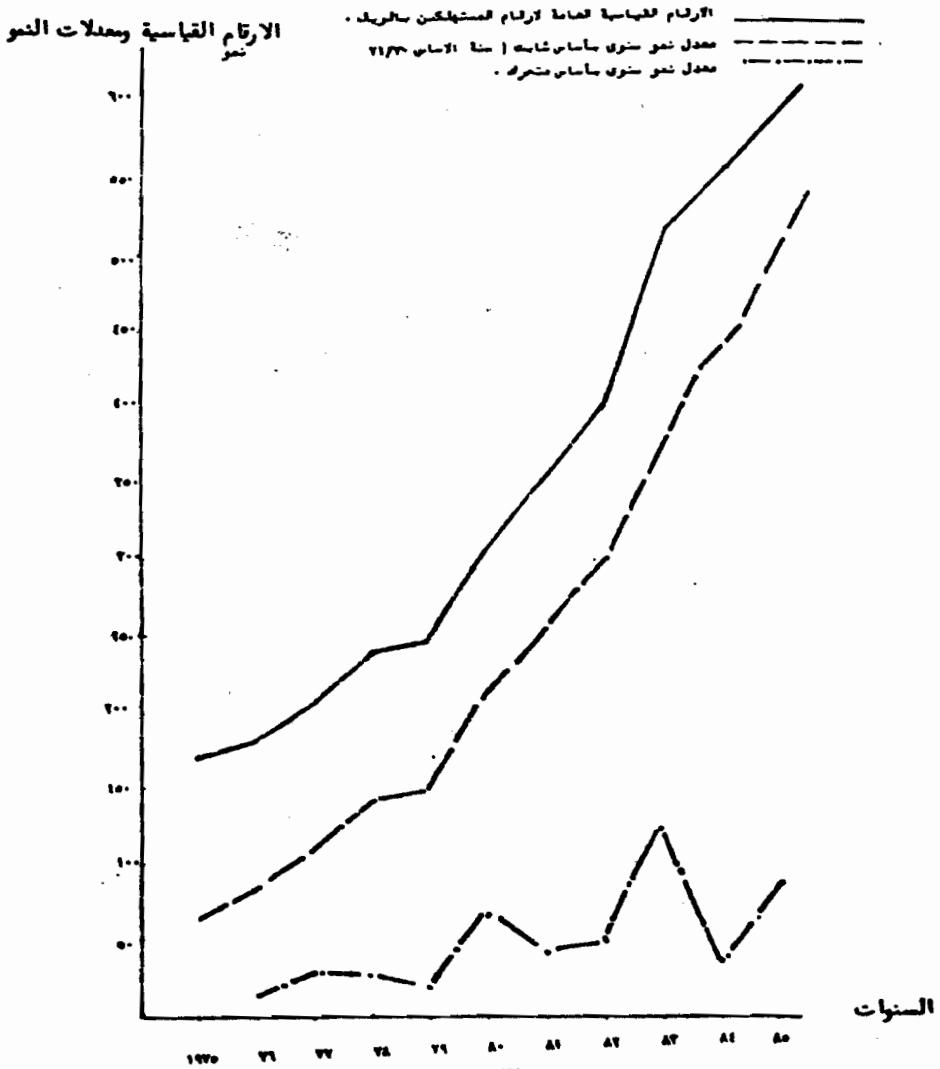

شكل رقم (٢)

يبين الارقام القياسية العامة لاسعار المستهلكين فى الريف ومعدل نموها السنوى بالاساس الثابت والمتحرك .

جدول رقم (٦)

تطور معدل النمو السنوى بالنسبة لسنة ١٩٧٠ بالاساس الثابت
والمتحرك للارقام القياسية لاسعار الجملة

السنوات	الارقام القياسية لاسعار الجملة	معدل النمو السنوى بالاساس الثابت (أساس ٧٠/٧١)	معدل النمو السنوى بالاساس المتحرك
١٩٧٥	١٦١ر٨	٦١ر٨	-
١٩٧٦	١٧٨ر٥	٧٨ر٥	١٦ر٧
٧٧	١٩٦ر٩	٩٦ر٩	١٨ر٤
٧٨	٢١٨ر١	١١٨ر١	٢١ر٢
٧٩	٢٤٩ر٤	١٤٩ر٤	٣١ر٣
٨٠	٢٩١ر٦	١٩١ر٦	٤٢ر٢
٨١	٣١٨ر١	٢١٨ر١	٢٦ر٥
٨٢	٣٥٥ر٨	٢٥٥ر٨	٣٧ر٧
٨٣	٣٩٧	٢٩٧	٤١ر٢
٨٤	٤٥٢ر٨	٣٥٢ر٨	٥٥ر٨
١٩٨٥	٥١٣ر٥	٤١٣ر٥	٦٠ر٧

المصدر : حسبت من بيانات البحث ، جدول رقم (٥) ـ الطحق الاحصائى

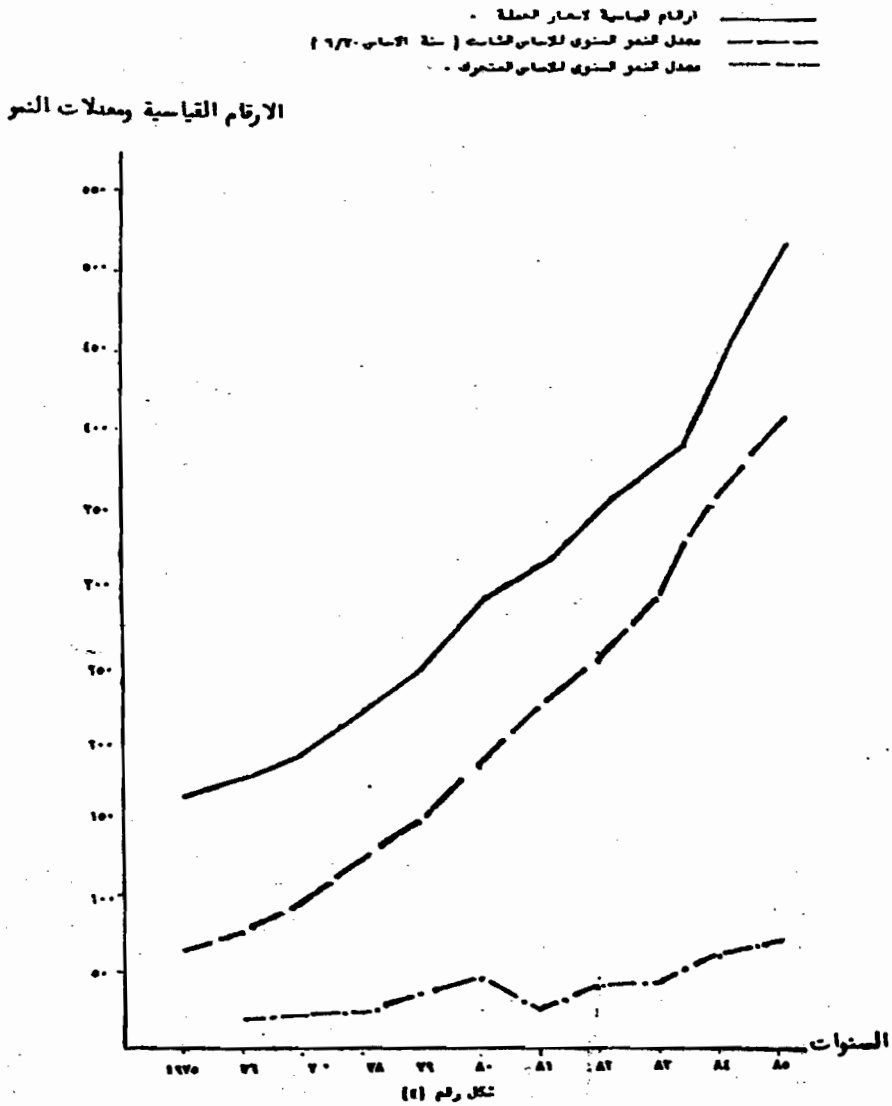

شكل رقم (٤)

بيان الارقام القياسية العامة لاسعار الصفقة ومعدل نموها السنوى بالاساس الثابت والمتحرك .

ثانيا : تقدير معدل نمو تكاليف حلقات التداول ودراسة تطورها :

قام الباحث بتقدير معدل نمو تكاليف حلقات التداول على مرحلتين :

المرحلة الأولى :

فى هذه المرحلة تم عمل محاولتان لحساب الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين (ريف وحضر) كالتالى :

أ - الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين كرقم قياسى مرجح بعدد سكان الريف والحضر :
وتم حساب هذا الرقم كما يلى :

الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين :

$$\frac{\text{الرقم القياسى لاسعار المستهلكين فى الريف} \times \text{عدد سكان الريف} + \text{الرقم القياسى لاسعار المستهلكين فى الحضر} \times \text{عدد سكان الحضر}}{\text{عدد سكان الريف} + \text{عدد سكان الحضر}}$$

وقد أوضحت حسابات هذا الرقم القياسى عدم منطقيته العطية فى بعض سنوات السلسلة الزمنية تحت الدراسة لصغره عن الرقم القياسى لاسعار الجملة . ذلك ما دعا الباحث الى محاولة الكشف عن أسلوب آخر للترجيح لاشتقاق رقم قياسى عام لاسعار المستهلكين يتسم بالمنطقية ويعبر تعبيرا جيدا عن نمو المستوى العام لاسعار المستهلكين .

ب - الرقم القياسى العام لاسعار المستهلكين كرقم قياسى مرجح بنسبة عدد سكان الريف والحضر :
وتم حساب هذا الرقم كما يلى :

الرقم القياسى العام لاسعار المستهلكين :

$$\frac{\text{الرقم القياسى العام لاسعار المستهلكين فى الريف} \times \frac{\text{عدد سكان الريف}}{\text{عدد سكان الحضر}} + \text{الرقم القياسى لاسعار المستهلكين فى الحضر} \times \frac{\text{عدد سكان الحضر}}{\text{عدد سكان الريف}}}{\frac{\text{عدد سكان الريف}}{\text{عدد سكان الحضر}} + \frac{\text{عدد سكان الحضر}}{\text{عدد سكان الريف}}}$$

المرحلة الثانية :

وفى هذه المرحلة تم تقدير معدلات نمو تكاليف حلقات التداول بالفرق بين الرقم القياسى العام لاسعار المستهلكين (المحسوب فى ب) والرقم القياسى العام لاسعار الجملة كالاتى :

معدل نمو تكاليف حلقات التداول = الرقم القياسى العام لاسعار المستهلكين (المقـــدر) - الرقم القياسى العام لاسعار الجملة .

ويشير العمود الأخير فى جدول رقم (٧) الى تقدير معدلات نمو تكاليف حلقـــات التداول المستنتجة بالأسلوب السابق الاشارة اليه ، ويتضح من دراسة هذه التقديرات أنهـــا تتجه بصفة عامة نحو الزيادة المستمرة خلال فترة الدراسة ، وأن حققت بعض الانخفاض فـــى الاعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٢ وذلك لما لو حظ من انخفاض معدلات الزيادة التـــى تمت بها الأسعار فى الريف (١) .

جدول رقم (٧)

تقدير معدلات نمو تكاليف حلقات التـــداول

سنوات	الارقام القياسية العامة لاسعار المستهلكين بالحضر	الارقام القياسية العامة لاسعار المستهلكين بالريف	الارقام القياسية العامة لاسعار المستهلكين	الارقام القياسية العامة لاسعار الجملة (١)	معدلات نمو تكاليف حلقات التداول
١٩٧٥	١٤٨ر٩	١٦٧ر٩	١٦٨ر٦٨	١٦١ر٨٠	٦ر٨٨
١٩٧٦	١٦٤ر٢	١٨٧ر٨	١٨٠ر٤٤	١٧٨ر٥٠	١ر٩٤
٧٧	١٨٥ر١	٢٠٦ر٧	٢٠٧ر٨٥	١٩٦ر٩٠	١٠ر٩٥
٧٨	٢٠٥ر٦	٢٣٤ر٢	٢٣٤ر٨٥	٢١٨ر١٠	١٦ر٧٥
٧٩	٢٢٦	٢٤٨ر٧	٢٥٠ر٦٠	٢٤٩ر٤٠	١ر٢٠
٨٠	٢٧٢ر٧	٣١١	٣١١ر٨١	٢٩١ر٦٠	٢٠ر٢١
٨١	٣٠١ر٢٠	٣٥٣ر٤	٣٥٢ر٩٤	٣١٨ر١٠	٣٤ر٨٤
٨٢	٣٤٥ر٨	٤٠٢ر٨	٣٨٥ر٢٠	٣٥٥ر٨٠	٢٩ر٤٠
٨٣	٤١٥ر٨	٥٢٣ر٦	٤٩٠ر٣١	٣٩٧ر١٠	٩٣ر٣١
٨٤	٤٩٧ر٣	٥٦٥ر٥	٥٤٩ر٤٤	٤٥٢ر٨٠	٩٦ر٦٤
١٩٨٥	٥٥٤ر٣٠	٦٤٦ر٤	٦١٧ر٩٦	٥١٣ر٥٠	١٠٤ر٤٦

المصدر : حسبت من بيانات البحث ، جداول (٣،٤،٥) ،الملحق الاحصائى

(١) حسبت هذه الارقام القياسية العامة لاسعار المستهلكين كأرقام قياسية مرجحة بنسبـــة عدد سكان الريف والحضر .

---

(١) انظر جدول رقم (٢) وشكل رقم (٢) .

تقدير العلاقة بين معدل نمو الرقم القياسى للاسعار ومعدل نمو تكاليف حلقات التداول :

تعتبر العلاقة بين معدل نمو الرقم القياسى العام للاسعار ومعدل نمو تكاليف حلقات التداول من العلاقات الاقتصادية الهامة ، فى كل من الاقتصاديات المتقدمة والنامية ، لما لها من أهمية للمخطط وواضع السياسة الاقتصادية . حيث أنها تبين طبيعة العلاقة التى تربط بين معدلات النمو المختلفة للارقام القياسية العامة للأسعار والمستويات المختلفة لمعدلات نمو تكاليف حلقات التداول ، مما يمكن المخطط وواضع السياسة الاقتصادية من مراقبتها ومن ثم التحكم فيها ومحاولة كشف أسلوب أو أساليب السيطرة عليها ، كما تمكنه أيضا من التنبؤ بمعدلات النمو الخاصة بالرقم القياسى العام للأسعار عند أى مستوى من مستويات معدلات نمو تكاليف حلقات التداول .

ونظرا لان الاقتصاد المصرى يعانى من الارتفاع المستمر فى مستويات الاسعار (التضخم) بجانب أن حلقات التداول السلعى فى السوق المصرى أصبحت تلعب دورا هاما وحيويا ،اذ تحتل تكاليفها نسبة لا يستهان بها من أسعار المستهلك النهائى ، فقد قام الباحث بتقدير العلاقة بين معدلات النمو السنوية للأرقام القياسية العامة للأسعار (بالاساس الثابت ١٩٧١/٧٠) والتى حسبت كمتوسط حسابى للأرقام العامة لأسعار المستهلكين فى الحضر والريف والجملة (١) ، ومعدلات نمو تكاليف حلقات التداول ، مستخدما فى ذلك أسلوب تحليل الانحدار .

وبناء على ما تقدم ، تم تقدير نموذجين احصائيين لتحديد طبيعة العلاقة التى تربط بين معدلات النمو السنوية للأرقام القياسية العامة لأسعار المستهلكين ومعدلات النمو السنوية لتكاليف حلقات التداول كمايلى :

$$\text{ق}_{\text{ن}} = \text{أ} \cdot \text{ب}_{\text{ل}}{}^{\text{ن}} \cdot \text{خ}_{\text{ت}} \qquad (١)$$

$$\text{ق}_{\text{ن}} = \text{أ} \cdot \text{ب}_{\text{ل}}{}^{\text{ن}} \cdot \text{جـ}_{\text{ل}}{}^{\text{٢ن}} \cdot \text{خ}_{\text{ن}} \qquad (٢)$$

---

(١) انظر جدول رقم (٨)

حيث تشير كل من :

ق ن الى معدل النمو السنوى للارقام القياسية العامة لأسعار المستهلكين فى السنة ن .

، ل ن الى معدل النمو السنوى لتكاليف حلقات التداول السلعى فى السنة ن .

، غ ن الى الخطأ العشوائى فى السنة ن .

، أ ، ب ، جـ الى معاملات الانحدار .

، ن الى السنوات ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ... ١٩٨٥ .

وقد تم الحصول على النتائج التى تم تلخيصها فيمايلى :

المعادلة	المعامل أ	المعامل ب	المعامل جـ	مجموع مربعات الانحدار	مجموع مربعات الباقى	ر٢	ر	ف*	د.و
١	١ر٢٠ (٧ر٤٤٢)	٣ر١١ (٩ر٢٢٥)	-	٢٠٥ر٨٠	٢٢٥ر٥٣	٤٨ر	٦٩ر	٩ر٤٣٥	٢ر٤٦٧
٢	١٨ر٢ (٧ر١٣٢)	٢ر٤٠ (٨ر٤٤٢)	٨ر (٣ر٥٣٢)	٢٢٧ر٦٥	٢٠٣ر٦٨	٥٣ر	٧٣ر	١٤ر٦٣٢	٣ر٤٣٥

ملاحظات :

تشير الارقام الموجودة بين قوسين فى النتائج السابقة الى قيمة (ت) المحسوبة والخاصة بالمعادلات أ ، ب ، جـ كما تشير ر٢ الى معامل التحديد ، ر الى معامل الارتباط ، فى حين تشير د.و الى معامل دربن واتسون Durbin - Watson لاختبار مدى ارتباط مشاهدات الخطأ العشوائى غ ر Serial Correlation

ويتضح من جدول النتائج السابق مايلى :

أ - تشير المعادلة رقم (١) الى أن الجزء الثابت لها موجب وأن معامل معدل النمو السنوى لتكاليف حلقات التداول السلعى موجب ايضا وكلاهما معنوى من الناحية الاحصائية كما يتضح ذلك من قيم (ت) بين الأقواس وذلك عند مستوى معنوية ٥ ٪ .

كما يوضح معامل التحديد ر٢ الى أن ٤٨٪ من التغير فى معدل النمو السنوى للارقام القياسية العامة للاسعار يفسر بالتغير فى معدلات نمو تكاليف حلقات التداول فى الاقتصاد المصرى • كما يبين معامل الارتباط (ر) بين معدلات نمو الارقام القياسية العامة للأسعار (ق ن) ومعدلات نمو تكاليف حلقات التداول (ل ن) وجود علاقة طردية بينهما وتساوى ٦٩ر٠ وتوضح قيمة ف* (المحسوبة) واختبار دربن واتسون (د٠و) الى معنوية نموذج الانحدار وعدم وجود ارتباط بين مشاهدات الخطأ العشوائى على التوالى •

ب ـ شجعت النتائج الاحصائية السابقة وخاصة الكبر النسبى لمعامل نمو تكاليف حلقات التداول الى تقدير نموذج آخر يضم معدلات نمو تكاليف حلقات التداول مرفوعة الى الدرجة الثانية (ل٢ ن)، وقد تحققت النتائج الاحصائية الآتية :

الجزء الثابت للمعادلة رقم (٢) ، ومعامل معدل النمو السنوى لتكاليف حلقات التداول (ل ن) ومعامل مربع معدل النمو السنوى لتكاليف حلقات التداول (ل٢ ن) موجبة وكلها معنوية من الناحية الاحصائية كما تشير الى ذلك قيم(ت) بين الاقواس وذلك عند مستوى معنوية ٥٪ •

كما يشير معامل التحديد ر٢ الى تحسن النتائج الاحصائية حيث أن ٥٢٪ من التغير فى معدل النمو السنوى للارقام القياسية العامة للاسعار يفسر بالتغير فى معدلات نمو تكاليف حلقات التداول فى الاقتصاد المصرى •

ويؤكد ذلك أن معامل الارتباط (ر) بين معدلات نمو الارقام القياسية العامة للأسعار (ق ن) ومعدلات نمو تكاليف حلقات التداول (ل ن) أصبح ٧٢٪ •

كما أن قيمة ف* (المحسوبة) واختبار دربن واتسون (د٠و) تؤكد معنوية نموذج الانحدار وعدم وجود ارتباط ذاتى بين مشاهدات الخطأ العشوائى •

وخلاصة القول :

أن نتائج التقدير الاحصائى للعلاقة بين معدلات نمو الارقام القياسية العامة للأسعار ومعدلات نمو تكاليف حلقات التداول والتى تمثلها المعادلات ١، ٢ فى جدول النتائج الاحصائية السابقة •تشير الى قوة العلاقة بينهما وهذا ما يشير اليه ملخص المعلومات الاحصائية على يسار هذه المعادلات فى جدول النتائج السابق •

جدول رقـــم (٨)

جدول يبين الرقم القياسى العام ومعدل النمو السنوى بالاســـاس الثابت والمتحرك ، ومعدل نمو تكاليف حلقات التداول

السنوات	الرقم القياسى العـــام للاسعـــار	معدل النمو السنوى بالاساس الثابـــت سنة الاساس ٧٠/٧١	معدل النمو السنوى بالاساس المتحـــرك	تقدير معدل النمو السنوى لتكاليـــف حلقات التداول •
١٩٧٥	١٥٩٫٣٣	٥٩٫٣٣	—	٦٫٨٨
٧٦	١٧٣٫٨٣	٧٣٫٨٣	١٤٫٥	١٫٩٤
٧٧	١٩٦٫٢٣	٩٦٫٢٣	٢٢٫٤	١٥٫٩٥
٧٨	٢١٩٫٣	١١٩٫٣	٢٣٫٠٧	١٦٫٧٥
٧٩	٢٤١٫٣٧	١٤١٫٣٧	٢٢٫٠٧	١٫٢٠
٨٠	٢٩١٫٧٧	١٩١٫٧٧	٥٠٫٤	٢٠٫٢١
٨١	٣٢٤٫٢٣	٢٢٤٫٢٣	٣٢٫٤٦	٣٤٫٨٤
٨٢	٣٦٨٫١٣	٢٦٨٫١٣	٤٣٫٩	٢٩٫٤٠
٨٣	٤٤٥٫٤٧	٣٤٥٫٤٧	٧٧٫٣٤	٩٣٫٣١
٨٤	٥٠٥٫٢	٤٠٥٫٢	٥٩٫٧٣	٩٦٫٦٤
٨٥	٥٧١٫٤	٤٧١٫٤	٦٦٫٢	١٠٤٫٤٦

المصدر : حسبت من بيانات جداول (٣ ، ٤ ، ٥) ـ الملحق الاحصائى •

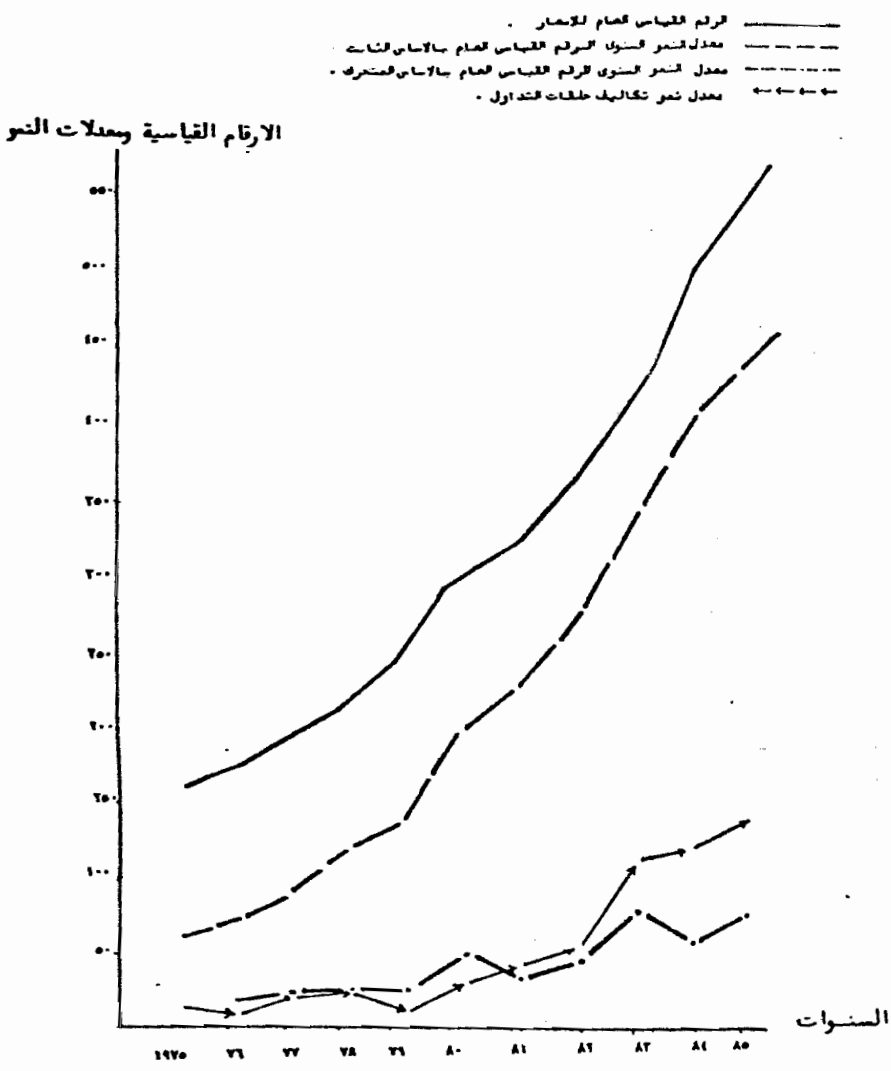

شكل رقم (٥)

يبين الرقم القياسى العام للاسعار ومعدل نموها السنوى بالاساس الثابت والمتحرك ومقارنة ذلك بمعدل نمو التكاليف حلقات التداول المقدرة .

نتائج البحث وتوصياته

يمكن عرض أهم نتائج البحث على النحو التالي :

(١) الارتفاع الكبير فى معدلات نمو تكاليف حلقات التداول فى الاقتصاد المصرى ، وقد جاءت مقدمات هذه النتيجة على النحو التالى :

أ ـ زيادة معدلات نمو الارقام القياسية لاسعار المستهلكين عن معدلات نمو الارقام القياسية لاسعار المنتجين .

ب ـ زيادة معدلات نمو الارقام القياسية لاسعار المستهلكين عن معدلات نمو الارقام القياسية لاسعار الجملة .

(٢) الارتباط الطردى القوى بين معدلات تكاليف حلقات التداول فى الاقتصاد المصرى ، ومعدلات التضخم فيه .

(٣) عدم التناسب بين الارتفاع المستمر لتكاليف حلقات التداول والخدمات التى تؤديها هذه الحلقات .

(٤) زيادة معدلات نمو الارقام القياسية لاسعار المستهلكين فى الريف المصرى عن مثيلتها فى الحضر ، مما يعكس قصور الخدمات التى تؤديها حلقات التداول فى الريف عن مثيلتها فى الحضر .

ويخرج الباحث من هذه النتائج الفرعية ، الى نتيجة أساسية مؤداها :

انه اذا كان للتضخم فى مصر أسبابا عديدة ، فان من أهمها الزيادة المضطردة والكبيرة فى تكاليف حلقات التداول فى السوق المصرى . ولذلك فان الباحث يعتقد أنه من الاهمية بمكان تركيز الضوء على تكاليف حلقات التداول فى الاقتصاد المصرى ومحاولة السيطرة عليها وتقليل معدلات نموها المتزايدة .

وترتيبا على ذلك يعتقد الباحث بضرورة تكثيف الاهتمام بالقطاع التعاونى فى مصر ، و محاولة تنشيط دوره من الناحيتين الانتاجية والاستهلاكية ، بحيث ينظم دور هذا القطاع فى التصدى للقوى الاحتكارية للوسطاء الامر الذى يؤدى الى رفع أسعار المنتجين وتخفيض أسعار المستهلكين عن طريق زيادة قدرة المساومة لدى هذا

القطاع أمام هوة الوسطاء ، ويستلزم ذلك ، تنقية القطاع التعاونى وحل مشكلاته التمويلية والادارية وذلك بمحاولة تنفيذ مايلى :

١ - ضرورة تحديد دور القطاع التعاونى فى سياسة وبرامج الحكومة ، بحيث تشمل الخطة دورا محددا للتعاونيات من حيث الاستثمار وتنفيذ المشروعات .

٢ - التوسع فى أنشطة بنك التنمية والائتمان الزراعى بحيث لايقتصر دوره على تمويل التعاونيات الزراعية فقط بل يمتد ليشمل القطاع التعاونى بأكمله .

٣ - ضرورة تخفيض نسبة من المنح والمعونات والقروض الاجنبية بشروط ميسرة للقطاع التعاونى للمساهمة فى حل مشاكل التمويل ودعم التعاونيات لتنفيذ المشروعات الانتاجية والاستهلاكية .

٤ - ضرورة الاهتمام بادارة القطاع التعاونى ، والعمل على زيادة فعاليتها بتدعيمها بالكوادر والكفاءات الادارية التى تمكنها من تنفيذ خدماتها المختلفة ، والاهتمام بالبرامج التدريبية المتطورة لرفع كفاءة ادارة هذا القطاع .

الملحـــق الاحصائـــى

مممم

جدول رقـــم (١)

تطور أسعار المنتج لبعض السلع الغذائية للفترة ١٩٧٦ـ١٩٨٥

بليم/ كيلو

	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
القمح	٤٧	١ر٥٤	٦ر٦١	٦٤	٢ر٦٧	٢ر٧٨	٢ر٨٤	٣ر٩٠	٩٠	١ر٩٠
العدس	٨٨ر١٥١	٦٦ر١٦٦	٨٨ر١٠٧	٨ر٢٥٦	٤ر٣٠٠	٤ر٣٢٥	٣ر٤٢٥	٣ر٤٠	٢ر٦٧٥	٣ر٦٨٠
الفول	٥٤ر١٠٨	٨٨ر١٠٨	٩٤ر١٣٨	١٤٣	١٤٧	١٦٣	١٧٣	٢ر١٧٧	٢ر١٨٩	٢ر٢٥٣
الذره الشامية	٤ر٥٠	٧ر٧٦	٨ر٧٠	٧٤	٧٦	٨٠	٨٣	٨٥	٢ر٨٩	١ر٩٠
الذرة الرفيعة	٩ر٤٨	٢ر٧٠	٧ر٦٤	٥ر٧٠	٧٣	٧٧	٧٩	٨٠	٨٢	١٠٢
الارز	٥٠	١ر٥٦	٢ر٦٥	٨ر٦٥	٦٦	٣ر٦٨	٧ر٦٩	١ر٧٠	٢ر٧٧	٩٥
البصل الشتوى	١٥ر٢٩	٥٧ر٣١	٥٤ر٢٢	٥٦ر٤٤	٢ر٤٦	٣ر٤٩	٢ر٥٠	٢ر٥١	٥٢	٥٣
الطماطم	٣٦	٦١	٧٣	٧٥	٧٧	٨٢	٨٥	٨٥	٩٥	١١٥
البطاطس	٧٢	٦٧	٨٢	٨٧	٨١	٩٣	٩٤	٩٣	٩٧	٩٨
الباذنجان	٢٨	٢٨	٣٨	٣٩	٤٣	٤٧	٤٩	٥٠	٥٢	٤٤
لحوم حمراء	٦٣ر٩١٤	٧ر١٠٣٩	٢٦ر١٢١	٦٣ر١٢٤٠	١٥٠٠	١٧٠٠	١٨٠٠	١٩٠٠	٢١٠٠	٢٣٠٠
لحوم بيضاء	٥٤ر٧١٨	١ر٨٣٥	٤٣ر٩٧٠	٦ر١٠١١	١٢٠٠	١٢٥٠	١٣٠٠	١٢٢٥	١٣٥٠	١٤٠٠
اللبن	٢١ر١٢٠	٢٧ر١٦٨	٢ر١٨٩	٤ر٢١٩	٤ر٢١٩	٣ر٢٤٨	٢ر٢٧٨	٢ر٢٨٠	٢٨٢	٣٥٠
البيض	٦٦٠	٧٥٢	٢٨ر٨٩٥	٥٠ر١١-٣١ر١٢١١		٢ر١٢١١	١٤١١	١٦٠٠	١٦٧٢	١٧٠٠
السمك	٤٠٠	٤٥٠	٥٠٠	٥٧٥	٦١٢	٦٥٠	٦٧٠	٦٨٠	٩٢٥	٩٧٥

المصدر : (١) وزارة الزراعة ـ ادارة التخطيط والمتابعة ـ بيانات غير منشورة .

(٢) وزارة الزراعة ـ معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ـ نشرة الاقتصاد الزراعى ـ اعـــداد مختلفـــة .

(٣) معهد التخطيط القومى ـ قضايا التخطيط والتنمية ـ رقم (٢٤) .

جدول رقم (٢)

تطور أسعار المستهلك النهائى لبعض السلع الغذائية

للفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥

طيم / كيلو

	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
القمح	١ر٦٠	١ر٦٦	٧٥	٩٠	٩٥	١٠٥	١٠٧	١١٥ر٢	١٢٠ر٧	١٣٢ر٢
العدس	١٨٣	١٨١	٢٣٠	٣٥٠	٣٨٥	٣٤٥	٤٧٥	٧٣٠	٧٥٠	٨٣٥
الفول	١٢٨	١٣٣	١٩٠	٢٣٠	٢٤٤	٢٥٠	٢٥٧ر٦	٣٥٥ر٢	٤٢٠	٥٥٠
الذرة الشامية	٦١ر٦	٧٩ر٩	٨٦ر٤	٩٨ر٢	١٠٠	١٠٥	١١٢	١٢٥ر٣	١٣٠ر٢	١٤٠ر٣
الذرة الرفيعة	٥٧ر٤	٧٧ر١	٨٤ر٦	٩٦ر٨	١٠٦ر٨	١٣٨	١٤٤	١٦٠ر٢	١٧٥ر٢	١٩٠ر٢
الارز	٦٨	٧٢	٩٠	١٠٠	١١١	١٢٢	١٤٤	١٥٠	١٦٠	١٧٥
البصل الشتوى	٧٣	٥٥	٦٥	٧٥	٨٥	٩٧	١١٠	١٢٥	١٣٢	١٤٠
الطماطم	٨٩	١١٥	١٢٥	٢٤٠	١٥٥	١٦٠	١٧٥	١٩٠	٢١٠	٢٢٥
البطاطس	١٠٩	١٠٠	١٢٠	١٥٠	١٦٥	١٨٠	٢٠٠	٢٢١	٢٣٠	٢٤١
الباذنجان	٥٨	٦٦	٧٥	٩٥	١٠٥	١١٠	١٢٠	١٣٢	١٤٠	١٥٠
لحوم حمراء	١٣٤٨	١٥٠٢	١٧٨٠	١٩٥٠	٢٤٠٠	٢٨٥٠	٣٠٠٠	٣٩٩٥	٤٤٥٠	٤٩٥٠
لحوم بيضاء	٩٢٣	١٠٤٨	١١٥٦	١٢٥٨	١٣٥٠	١٣٧٠	١٤٩٠	١٥٤٠	١٦٠٠	١٦٥٠
اللبن	١٧٢	١٧٩	٢١٠	٢٨٠	٣٠٠	٣٤٠	٣٦٠	٤٠٠	٤٥٠	٥٠٠
البيض	٧٠٠	٨٤٠	٩٨٠	١١٤٨	١٣٨٠	١٤٠٠	١٥٥٠	١٧٥٠	١٨٠٠	١٩٠٠
السمك	٥٧١	٦٩٢	٧٢٠	٨٣٠	٩٠٥	٩٢٥	٩٥٥	٩٧٥	١٢٧٥	١٣٠٠

المصدر : (١) وزارة الزراعة ـ ادارة التخطيط والمتابعة ـ بيانات غير منشورة .

(٢) وزارة الزراعة ـ معهد البحوث الاقتصاد الزراعى ـ نشرة الاقتصاد الزراعى ـ اعداد مختلفة.

(٣) معهد التخطيط القومى ـ قضايا التخطيط والتنمية ـ رقم (٢٤) .

جدول رقم (٣)

الارقام القياسية لاسعار المستهلكين فى حضر جمهورية مصر العربية

(١٩٦٦/١٩٦٧=١٠٠)

السنوات	الطعام والشراب								المسكن ومستلزماته	الاثاث والسلع الاستهلاكية المعمرة	الملابس والاقمشة	الانتقال والمواصلات	النفقات الطبية والثقافية والاجتماعية	المصروفات الشخصية	الرقم العام
	الحبوب والنشويات	البقول الجافة	اللحوم والاسماك والبيض	الالبان ومنتجاتها	الخضر	الفواكة	رقم الطعام والشراب *								
١٩٧٥	١٢١ر٣	١٩٢ر٥	٢١١ر٥	١٩١ر٤	٢١٠ر٤	١٩٢ر١	١٧١ر٥		١٠٧ر٦	١٢٢	١٣٦ر٧	١٢٢ر٩	١٣٧ر٦	١٢٣ر٨	١٤٨ر٩
١٩٧٦	١٢٣ر٨	٢٠٩ر٥	٢٦٥ر١	٢٢٤ر٥	٢٣٧	٢٣٢ر٨	١٩٦ر٨		١٠٩ر٨	١٣٤ر٧	١٤٥ر٣	١٤٥ر٣	١٤٢ر٧	١٢٧ر٥	١٦٤ر٢
١٩٧٧	١٣٠	٢٢٧ر٩	٣٠٩ر٦	٢٥٤ر٢	٢٧٤ر٧	٢١٤ر٦	٢٢٥		١٠٩ر٤	١٤٩	١٧٢ر٧	١٤٤ر٩	١٦٩ر٥	١٣٢ر٧	١٨٥ر١
١٩٧٨	١٤١ر١	٢٧٣ر٣	٣١٩ر٦	٢٩٣ر٤	٣٩٣ر٥	٢٦١ر٩	٢٤٦ر٥		١١٠ر١	١٧٦ر٧	٢٢٥ر٢	١٤٥ر١	٢٠٠ر٢	١٤٩ر٧	٢٠٥ر٦
١٩٧٩	١٣٤ر٢	٢٩١ر٣	٣٤٩ر٧	٣٢١ر٨	٣٢٩ر٣	٤١٤ر٥	٢٦٤ر٩		١١٢ر٧	١٨٧ر٧	٢٤٦ر٢	١٨٥ر٦	٢٣٨ر٣	١٨٢ر٢	٢٢٦
١٩٨٠	١٨١ر١	٤١٣ر٣	٤٦٠ر٦	٣٨٥ر٥	٣٨٥ر٨	٤٣٦	٣٣٥ر٦		١١٦ر١	١٨٧ر٧	٢٨٤ر٣	١٩٣ر٩	٢٧٠ر٩	٢١٠ر٧	٢٧٢ر٧
١٩٨١	١٨٩ر٨	٤٨٩ر٧	٥٠٦ر٢	٤٧٢ر٤	٤٥١ر-	٥٠٣ر٢	٣٨٣ر١		١١٤ر٦	٢٠٠ر٥	٣٠٨ر٣	٢٠٧ر٩	٢٧٧ر-	٢١٣ر٨	٣٠١ر٢
١٩٨٢	٢١٥ر٧	٥٣٢ر١	٥٨٣ر٩	٥٥٤ر٩	٥٤٠ر٢	٧٠٢ر٩	٤٣٨ر٥		١١٤	٢٨٧ر٦	٣٥١ر١	٣١١ر٥	٣٣١ر٢	٢٢٦ر٣	٣٤٥ر٨
١٩٨٣	٢٤٢ر٥	٦٤٩ر٢	٨١٦ر١	٧٢٠ر٣	٤٧٨ر١	٨١٤ر٧	٥٣٨		١٢٣ر٣	٣٠٦ر٨	٤٠٨ر٥	٣١٣ر٢	٤١٨ر٤	٢٥٩ر١	٤١٥ر٨
١٩٨٤	٣٦٥ر٣	٧٤٣	٨٨٤ر٣	٨٠٢ر٥	٨٩٥ر٦	١٠٠٦ر٦	٦٤٧ر٢		١١٩ر١	٣٢٦ر١	٤٨٩ر٥	٣١٦ر٨	٥٦٢ر١	٢٩٨ر٦	٤٩٧ر٣
١٩٨٥	٣٩١ر٥	١٠٢٨ر٥	٩٤٨ر١	٨٨٨ر١	٩٦٦ر٥	١٠٣٦ر٨	٧٢٣ر٧		١٢٤ر٢	٣٤٦ر٨	٥٦٥ر٦	٣١٦ر٨	٤٦٥ر٦	٣١٨ر٢	٥٥٤ر٣

* تشمل على جانب المجموعات المختارة : الزيوت والدهون والسكر والاغذية السكرية والمشروبات والمرطبات .

المصدر : (١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

(٢) البنك الاهلى المصرى ـ النشرة الاقتصادية ، العدد الثالث ، المجلد الاربعون ، ١٩٨٧ .

جدول رقم (٤)

الارقام القياسية لاسعار المستهلكين فى ريف جمهورية مصر العربية

(١٠٠=١٩٦٧/٦٦)

السنوات	الطعام والشراب							المسكن ومستلزماته	الاثاث واللمع الاستهلاكية المعمرة	الملابس والاقمشة	الانتقال والمواصلات	النفقات الطبية والثقافية والاجتماعية	المصروفات الشخصية	الرقم العام
	الحبوب والنشويات	البقول الجافة	اللحوم والاسماك والبيض	منتجات الالبان	الخضر	الفواكة	رقم الطعام والشراب ×							
١٩٧٥	١٥١ر٦	١٩٧ر١	٢١٧ر٤	٢٢١ر٥	٢٣٢ر٦	٢٠٨ر٩	١٨٥ر٤	١١٥ر٤	١٦٠ر١	١٦٨ر٥	١٢٥ سر	١٣٨ر٦	١٩١ر١	١٦٧ر٩
١٩٧٦	١٥٤	٢٠٥ر٢	٢٨٠ر٣	٢٧٤ر٣	٢٦٩ر٤	٢٣٩ر٤	٢١١ر٩	١١٢ر٩	١٨٥	١٨٩ر٤	١٢٥	١٥١ر٦	١٢٠	١٧٨ر٨
١٩٧٧	١٦٨ر٧	٢٢١ر٢	٣١٣ر٣	٢٦٩ر٢	٢٩٧ر٦	٣١٤ر٧	٢٣٤ر٩	١١١ر٢	٢١٧ر٨	٢١٥ر٤	١٢٥	١٧٧	١٢١	٢٠٦ر٧
١٩٧٨	٢٢٢ر٣	٢٨٢ر١	٣١٣ر٢	٣٣٤	٣٣٦ر١	٣٧٥ر٥	٢٧٠ر٦	١١٢ر٢	٢٤٠ر٦	٢٤٤ر٧	١٢٥	٢٠١ر٥	١٢١	٢٣٤ر٢
١٩٧٩	٢٠٣ر٣	٣٠٤ر٥	٣٥٠ر١	٣٧٩	٣٩٢	٤٢٣ر٦	٢٨٤ر٧	١١٤ر٧	٢٧٢ر٨	٢٧٥	٨ر٥	٢٢٨ر٥	١٣٠ر٢	٢٤٨ر٧
١٩٨٠	٣٠١ر٩	٣٧١	٤٣١ر٧	٤٣٦ر٩	٤١٧	٤٨٩	٣٦٢ر٣	١٣٤ر٢	٣٢٢ر٦	٣٣٩ر١	١٢٥	٢٦٧	١٤٩ر٥	٣١١
١٩٨١	٣١٦ر٣	٤٧١ر٢	٥٥٩ر٦	٥٢٥ر٧	٥٠٠ر٦	٥٩٧ر٤	٤١٣ر٥	١٣٥ر٥	٣٦٩ر٥	٤٠٥ر١	١٢٥	٣٠٥	١٥٧ر١	٣٥٣ر٤
١٩٨٢	٤٦٥ر١	٥١٠ر٩	٦٢٩ر٣	٦١٣ر٢	٦٧٢ر٤	٧٤٦ر٤	٤٦٦ر٢	١٣٥ر٨	٤٣٣	٥٠٠ر٦	٢٠٠	٣٧٢ر٤	١٦٦ر٣	٤٠٢ر٨
١٩٨٣	٤٨٤ر٤	٦٢١ ر	٩٠٠ر٤	٨٥٥ر٥	٦٩٦ر٧	٨٨٨ر١	٦٢٠ر٥	١٣٨ر٦	٥٤٢ر٧	٦١٥ر٨	٢٠٠	٤٧٠	٢١٧	٥٢٣ر٦
١٩٨٤	٦٢٦ر٢	٦٦٤ر١	٨٨٦ر٥	٩١٢ر٨	٩٧٣ر٩	١٠١٩ر٩	٦٦٢	١٤٣ر٢	٦١٥ر٥	٧١٥ر٣	٢٠٠	٥٨٣ر٣	٢٠٨ر١	٥٦٥ر٥
١٩٨٥	٨٣٠	٩١٣ر٥	٩٥١ر٤	٩١٣ر٣	١٢٤٤ر٤	١٠٨٤ر٦	٧٦٥ر٣	١٤٣ر٩	٦٤٠ر٥	٧٨٥ر٦	٢٠٠	٦٨٨ر٣	٢٢٣ر٥	٦٤٦ر٤

× تشمل الى جانب المجموعات المختارة : الزيوت والدهون والسكر والمشروبات والمرطبات .

المصدر: (١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

(٢) البنك الاهلى المصرى ـ النشرة الاقتصادية ، العدد الثالث ، المجلد الاربعون ، ١٩٨٧ .

جدول رقم (٥)

الارقام القياسية لاسعار الجملة فى جمهورية مصر العربية
(١٩٦٥/١٩٦٦=١٠٠)

السنوات	الحاصلات الزراعية	المواد الغذائية والمشروبات	الدخان ومصنوعاته	الخيوط والمنسوجات والملابس الداخلية	البترول ومواد الوقود	الورق	الاخشاب	مواد البناء	الادوية	المواد الكيماوية	المعادن ومصنوعاتها	وسائل النقل	الرقم العام
١٩٧٥	١٧٨ر٧	١٩٠ر٣	١٢٢ر٧	١٢٢ر٤	١٤٨ر٧	٢٥٨ر٧	٢٢٥ر٩	١٧٩ر٢	١١٠ر٢	١٢٥ر٣	١٧٨ر١	١٧٣ر٩	١٦١ر٨
١٩٧٦	١٠٥	٢١٣ر٢	١٢٢ر٧	١٢٥ر٣	١٥٧ر٨	٢٠٧ر٢	٣٥٨ر٦	١٨٨ر٦	١١٠ر٢	١٣٠ر٨	١٩٠ر٧	١٧٣ر٩	١٧٨ر٥
١٩٧٧	٢٤٠ر٦	٢٣٦ر١	١٢٢ر٩	١٢٨ر١	١٥٩ر٥	٢٤١	٣٧٠ر٧	٢١٢ر١	١٥٨ر٣	١٣٠ر٨	٢١٣ر٨	١٩٥ر٨	١٩٦ر٩
١٩٧٨	٢٥٠ر٣	٢٤٧ر٤	١٢٣	١٧٥	١٧٠ر٨	٢٤٨ر١	٣٥٨ر١	٢٦١ر٤	١٥٨ر٣	١٣٤ر٧	٢٣٧ر٤	٢٣٢ر٩	٢١٨ر١
١٩٧٩	٢٩٢ر٧	٢٩٩ر٧	١٣٤ر٣	١٨٤ر١	١٩٢ر١	٣١٧	٣٦٥ر٢	٣٩٠ر٢	١٥٨ر٣	١٦٢ر١	٢٥١	٢٦٤ر٨	٢٤٩ر٤
١٩٨٠	٣٤٤ر٨	٣٣٥	١٣٨ر٤	٢٣١ر٣	٢٣٣ر٩	٣٩٠	٤٨٢ر٢	٤١٩	١٨٢ر٤	١٥٨ر٧	٢٩٣ر٦	٢٨٧ر٧	٢٩١ر٦
١٩٨١	٣٨٥ر٢	٣٦٨ر٥	١٣٨ر٤	٢٤٠ر٤	٢٤٣ر٢	٤٢٣ر٨	٤٧٩ر٥	٤٧٤ر٦	١٨٣ر٨	٢٢٤	٣٣٣ر٣	٢٨٧ر٨	٣١٨ر١
١٩٨٢	٤٢٥ر٩	٤٣٤ر٧	١٥١	٢٥١ر٩	٢٦٧ر٤	٤٢٣ر٨	٤٨٣ر٨	٥٦٤ر٨	٢١١ر٧	٢٢٧ر٧	٣٥٣ر٩	٣٣٠ر١	٣٥٥ر٨
١٩٨٣	٤٧٩ر٨	٥٣٢	١٥١	٢٥٥ر٧	٢٧٦ر٧	٤٦٠ر١	٤٨٣ر٨	٥٩٦ر٥	٢١١ر٧	٢٣٢ر٧	٣٨٦ر٤	٣٦١	٣٩٧
١٩٨٤	٥٩٨ر٤	٥٧٢ر٦	٢٠٢	٢٧٥ر٥	٢٨٨ر٨	٥٣٦ر١	٥٢٠ر٨	٦٢٢ر٧	٢١١ر٧	٢٣٨ر٢	٤١٨	٣٦١	٤٥٢ر٨
١٩٨٥	٦٩٨ر٧	٦١١ر١	٢١٨	٣١١ر٩	٤٠٤ر٤	٦٢٢	٥٦٧ر٧	٧١٤ر٦	٢١١ر٧	٢٤٩ر٤	٤٥٨ر٥	٤٥٧ر٧	٥١٣ر٥

المصدر : (١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

(٢) البنك الاهلى المصرى ـ النشرة الاقتصادية ، العدد الثالث ، المجلد الاربعون ، ١٩٨٧ .

أولا : المراجع العربيـــــة

(أ) الكتـــــب :

(١) دكتور رفعت المحجـوب ، "الطلب الفعلى ، مع دراسة خاصة بالبلاد الاخذه فى النمو" الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٧١ .

(٢) دكتور رمزى زكـــــــى، "مشكلة التضخم فى مصر ، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء" الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهـرة، ١٩٨٠ .

(٣) دكتورصقرأحمد صقـــــر "النظرية الاقتصادية الكلية " وكالة المطبوعات ، الكويـــت ، ١٩٧٧ .

(٤) دكتور عبد الحكيم الرفاعى "الاقتصاد السياسى " الجـزء الاول ، الطبعة الاولى، مطبعـة الرغائب ، القاهرة ، ١٩٣٦ .

(٥) دكتور على الجريتلـــــى "خمسة وعشرون عاما ــ دراسة تحليلية للسياسات الاقتصاديـة فى مصر " ٥٢ــ١٩٧٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتـــاب القاهرة ، ١٩٧٧ . .

(ب) مقالات ومذكرات ووثائق :

(١) دكتور جوده عبد الخالق ، "التنمية والاعتماد على النفس والعدالة ــ تساؤلات من وحـى التجربة المصرية فى الاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية " دراسة مقدمة الى المؤتمر العلمى السنوى الرابع للاقتصاديـــين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصـــاء والتشريع ، مايو ١٩٧٩ .

(٢) دكتور رمزى زكـــــــى، "علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالى فى البلاد الاخذة فى النمـو" مذكرة رقم (٦٩١) ــ معهد التخطيط القومى ، أغسطـــس، ١٩٦٦ .

(٣) دكتور رمزى زكـــــــى "دراسة تحليلية لظاهرةالتضخم فى مصر ١٩٧٢ــ١٩٧٦ ،صدرت ضمن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر (رقم ٩) ،معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

(٤) دكتور سعد حسن متولى، " تقييم تجربة التخطيط والتنمية بقطاع الزراعة ، مذكرة رقم (١٣٠٥)، معهد التخطيط القومى ،القاهرة، ١٩٨١.

(٥) دكتور سعد طه عـــلام، "الدعم وأسعار السلع " مذكرة رقم (١٢٨٣)، معهـــد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

(٦) دكتور سعد طه عـــلام، "تسويق المنتجات الزراعية ، مذكرة رقم (٣٠٩)، معهـد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

(٧) دكتوره نادية مكارى جرجس، "الارقام القياسية واستخداماتها فى الدراسات الاقتصاديـــة " مجلة مصر المعاصرة ، أبريل ، ١٩٧١ .

(٨) دكتور محمد صبحى الاتربى، "دراسة تمهيدية عن تطور السياسة السعرية للســـلـــع الغذائية فى مصر " معهد التخطيط القومى ، أغسطـــس ١٩٨٢ .

(٩) البنك المركزى المصـــرى ، "المجلة الاقتصادية ، أعداد مختلفة حتى ١٩٨٦ .

(١٠) البنك الاهلى المصـــرى، "النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة حتى ١٩٨٦ .

(١١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ، سنوات ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٧ .

(١٢) المجالس القومية المتخصصة ، الوضع الاقتصادى العام وسياسة الاعانات والدعم الحكومـى للاسعار ، يوليو ١٩٧٦ .

(١٣) الوقائع المصرية ، العدد ٦٠ تابع ، ١٩٨٦/٢/١١ .

(١٤) وزارة التخطيط القومى ، تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية فى الاقتصاد المصـــرى ، ١٩٦٥-١٩٧٧ ، مذكرة رقم (٢٤)، القاهرة ، ١٩٧٨.

(١٥) وزارة الزراعة - سجلات ادارة التخطيط والمتابعة ، بيانات غير منشورة ، ١٩٨٦.

ثانيا : المراجع الاجنبيـــة

1- Atchely, Frank M. "Alternate Approaches to The Marketing Margin", J. Farm. Econ., 38-1573-1585, 1978.

2- Bach, G.L and J.B. Stephenson " Inflation and Redistribtion of wealth 'The Review of Economics and Statistics, Vol 56,1974.

3- Bacr. W " Brazil :Inflation and Economic Efficiency " Economic Development and Cultural Change July 1963.

4- Breimyer, Harold . F. " On Price Determiniation And Aggregate Price Theory " Am. Econ. Review 39: 678 -694, 1977.

5- Buse, Rueben, C. and G. E. Brandow " "The Relationship of Volume, Prices, and Costs to marketing Margins For Farm Prodncts" J. Farm Econ., 42: 362-370, 1980.

6- Daly, ReX, F. " Domand For Farm Products at Retail and Farm level " J. Stat, Assoc, 55: 626-668, 1980.

7- Dorrance, G.S. " The Effect of Inflation On Economic Development " Oxford University press, 1969.

8- Dusenberry , J. " Michanism Of Inflation " Review of Economic and Statistics, May 1950.

9 - Gale, Hazen, F., " The Marketing bill and its Components " E. Res., USDA , Econ. Report No 105, 1976.

10 - Hanson, B. " Inflotion Problems of Countries " National Bank of Egyt, Cairo, 1960.

11- Hansen, B. and G. Marzouk " Development and Economic Policy in th U.A.R. (Egypt) " Amsterdam 1965.

12- Scott, Forrest, E. and Henry T. " Rofail Spread " Econ. Res., USDA, Misc. Pub. No. 741, 1982.

13- Tobin, J. " Inflation and Unemployment " American Economic Review, 1972.

14- Tomek, Robinson, " Product Prices " Cornell University Press, 109-163, 1985.

15- Totom, J. " Inflation, Wealth and Real Rate of Interest " Indian Economic Journal, Vol : 52, Jan.-March 1978.

16- Woldorf, William, H. " The Demand For and Supply of Goods Marking Services: An Aggregat View, Am. Econ., Review Vol: 48 • 42-60, 1984.

17- World Bank " Arab Republic of Egypt, Economic Manag-
ement in a Period of Transittion (In Six Volumes),
1978.

18- World Bank " World Development Reports. " Washington,
D.C. 1978 - 1985.